جامعـة الجيلالي بونعامـة خميس مليانـة

كليـة العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم اتعلوم الانسانية

شعبة التاريخ

سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة من 1958م-1962م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماسترفي التاريخ

تخصص: ظاهرة إستعماريةفي الوطن العربي

إعداد الطالبتين:

ذهبية دحمان

فتحية بختاش

الأستاذ:

* نورالدين بلعريبي

السنـــة الجامعيـــة:

2016م-2017م

شكر و تقدير"

كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فـــــلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز و جل على نعمة التي من بها علينا فهو العالي القدير،كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأستاذ المشرف بلعريبي نور الدين لما قدمه لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة إنجاز هذا البحث المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لكل الأساتذة قسم العلوم الإنسانية و خاصة الأساتذة تخصص الظاهرة الاستعمارية.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة،إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا **محمد صلى الله عليه و سلم**

إلى ملاكي في حياة وإلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني في بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

"**أمي الغالية**"

إلى كلل الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل

افتخار "**أبي العزيز**"

إلى اخوتي الأعزاء: بلقاسم، حميد، موسى وزوجته كريمة وأولادهما صهيب وأمجد وأكرم

ومحمد وزوجته سعاد وأولادهما عبد المؤمن

والكتكوت الصغيرة أميرة المنزل لجين

وأخواتي العزيزات: فاطمة وعائشة

وإلى صديقات دربي: خديجة، نسرين، فايزة، عقيلة، نسيمة، سارة، سارة، عقيلة، وعائشة وإلى

من عملت معي بكل جهد و كد بغية إتمام هذا العمل

زميلتي "**فتحية**"

ذهبية

إهداء

إلى التي غمرتني بحنانها، و ضمتني لحضنها،إلى من ترعرعت بين ذراعيهـــــا، و كبرت أمام عينيها،إلى من كانت دوما منبرا للأمـل، و مفتاحا للصبر و التفاؤل،إلى من بفضل دعواتها عرفت سر النجاح و الفلاح

أعز الحبايب "**أمي الغالية**"

إلى نور قلبي و قرة عيني،إلى الذي كان سندي و قوتي،إلى الذي شق الدروب القاسية، ليمنحني الحياة الهانئة،إلى الذي دعمني بدعواته و نصائحه،إلى الذي بالشوق انتظرني

"**أبي العزيز الغالي**"

إلى منبع فخري و اعتزازي،إلى من كلماته بهجة لوجداني،إلى الذي دعمني بدعواته و نصائحه،إلى من كان معي في الحزن و الفرح

"**زوجي حليم**"

إلى كنوز الحياة،إلى من أعانوني في صعوباتـــي،إلى الذين قاسمت معهم الحلو و المر

إخوتي:"حنان، شمس الدين،أمين"

إلى عائلتـــــــي الثانية:أب "عبد القادر" و أم "خيرة" و إلى

"أحلام، و فريال، و غنية"

و إلى كل العائلة.

فتحية

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ج	جزء
تر	ترجمة
ع	العدد
د ط	دون طبعة
ط	طبعة
تق	تقديم

مقدمة

مقدمة:

نظرا لأهمية البحث في تاريخ الجزائر، وخاصة الثورة التحريرية والتي كانت أصعب المراحل في تاريخ الجزائر منذ الاحتلال من حيث بناء العمل وتنفيذه، إلا أن الكتابات التاريخية حول هذه المرحلة بأقلام جزائرية وطنية قليلة مقارنة ببعض الكتابات الفرنسية المزيفة لتاريخنا الحافل بالبطولات، وأما تعاظم وقوة الثورة التحريرية منذ اندلاعها أدى بفرنسا للوقوع في أزمات سياسية واقتصادية خطيرة وازدادت خطورة بسبب الخسائر الفادحة التي منيت بها،بالإضافةإلى سقوط حكوماتها المتوالية، وأمام هذا الوضع لم يبقى على فرنسا سوى الاستنجاد بالجنرال ديغول الذي أصبح المنقذ الوحيد لها والذي استخدم عدة أساليب من أجل القضاء على الثورة ولعل أهمها المشاريع الإغرائية الاقتصادية المتمثلة في مشروع قسنطينة اقتصادي الإغرائي الذي أراد من خلالها الجنرال ديغول أن يقضي على الثورة بعد فشله الذريع في مخططات الأخرى.

لذا ارتأينا تسليط الضوء على هذه المرحلة في منطقة حساسة جدا لمدينة قسنطينة باعتبارها قريبة من مكان اندلاع الثورة التحريرية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي لمثل هذه الدراسة والاطلاع على جانب مهم من الثورة التحريرية، خاصة فيما يتعلق بالمخططات الاستعمارية لإفشال هذه الثورة.
- أهمية الموضوع بالنسبة لتاريخ الجزائر المعاصر.
- إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث الأكاديمية.
- تسليط الضوء على أسباب اختيار ديغول لمدينة قسنطينة.
- الرغبة في دراسة الموضوع و معرفة خبايا المشروع وأثره على الجزائر.
- التعرف على رد فعل وموقف الثورة من مشروع ديغول الاقتصادي الإصلاحي.

الإشكالية:

وللإحاطة أكثر بهذا الموضوع و تتبع مجرياته واستظهار حيثياته حددنا الإشكالية الرئيسية لدراسة في مجموعة من التساؤلات:

ما مدى تأثير مشروع ديغول الاقتصادي على مسار الثورة التحريرية خلال الفترة ما بين 1958 و 1962؟ و ما سياسة الثورة اتجاه هذا المشروع؟

وتندرج تحتها عدة أسئلة فرعية:

1. كيف كانت أوضاع الجزائر قبل مجيء ديغول إلى الحكم؟
2. ماهية مشروع قسنطينة اقتصادي و الأهداف منه؟
3. ما السياسة التي انتهجتها الثورة التحريرية للقضاء على هذا المشروع وما مدى نجاحها في ذلك؟

الإطار الزماني و المكاني: تمتد دراستنا على مرحلتين: المرحلة الأولى منذ مجيء ديغول إلى الحكم سنة 1958 وقيام جمهورية الخامسة، وإعلانه لمشروع قسنطينة في 03 أكتوبر 1958، أما المرحلة الثانية هي إعلان المفاوضات وإعلان عن الاستقلال في 1962.

المادة المعتمدة عليها في الدراسة:

تشكلت أساسا من مصادر ومراجع هامة، كانت في مقدمة المصادر التي اعتمدنا عليها جريدة المجاهد التيعمت عدة مقالات عن مشروع قسنطينة والتي أبرزت أهدافـــه وأبعاده.

إضافة إلى مصدر آخر تمثل في مذاكرات الأمل والتجديد للجنرال ديغول الذي يتضمن كل ما يتعلق بهذه الفترة من الدراسة باعتبار أن الجنرال هو المشرف العام على المشروع، دون أن نغفل عن ذكر مصدر آخر نعتبره هاما والمعنون بالولاية السادسة

لصاحبه علي مازون والذي يحتوي على معلومات حول عملية نقل الثورة إلى التراب الفرنسي.

أما المراجع نذكر منها حوار حول الثورة، والذي يضم عدة قضايا خاصة بالثورة التحريرية، كذلك رمضان بورغدة و كتابه تحت عنوان الثورة الجزائرية والجنرال ديغــول والذي تحدث فيه عن مشروع قسنطينة.

تقسيم الدراسة:

الخطة التي اعتمدناها لإخراج الدراسة في شكلها العام فكانت على النحو التالي:

مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، إضافة إلى بعض الملاحق المدعمة للموضوع للدارسة المقدمة تناولنا فيها الإشكالية والمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليهـــا والصعوبات التي واجهتنا.

أما الفصل الأول فتناولنا فيه ظروف صدور المشروع وقمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تطرقنا فيه إلى أوضاع الجزائر العامة ما بين الفترة 1954 1962 حيث كانت الجزائر تعيش ظروف قاسية في جميع الجوانب،أما عن المبحث الثاني جاء تحت عنوان انهيار الجمهورية الرابعة وعودة ديغول إلى الحكم، أما المبحث الثاني تناولنا فيه حركة تمرد 13 ماي 1958 وعودة ديغول إلى الحكم وقيام الجمهورية الخامسة.

الفصل الثاني فقد تناولنا فيه مشروع قسنطينة وقسمناه إلى أربعة مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى أسباب صدور المشروع، أما عن المبحث الثاني فقد تناولنا فيه محتوى المشروع ومصادر تمويله،أما المبحث الثالث فقد جاء فيه أهداف المشروع الخفيـــــــة والمعلنة، المبحث الرابع والأخير فقد تناولنا فيه نتائج المشروع.

أما الفصل الثالث والأخير فقد قسمناه إلى أربعة مباحث والذي جاء تحت عنوان سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة.

المبحث الأول تحت عنوان سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة المشروع على المستوى العسكري، أما المبحث الثاني فقد جاء فيه سياسة الثورة في مواجهة المشروع على المستوى السياسي،أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه تفعيل الجبهة الاجتماعية من خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ومظاهرات 17 اكتوبر 1961 أما المبحث الرابع والأخير فقد تطرقنا فيه إلى اتفاقيات ايفيان وإعلان استقلال.

المنهج المتبع في الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي حيث قسمنا دراستنا إلى مراحل: المرحة الأولى هي أوضاع الجزائر العامة ومجيء ديغول إلى الحكـم وقيام الجمهورية الرابعة، أما المرحلة الثانية هي إعلان ديغول عن مشروع قسنطينـة وسياسة الثورة في مواجهته.

الصعوبات:

وقد واجهتنا جملة من الصعوبات في هذه الدراسة منها:

- قلة المصادر التي تناولت مشروع قسنطينة بالتفصيل وهذا ما صعب دراسة نواحي من الموضوع.
- صعوبة الحصول على المراجع باللغة الأجنبية التي تدرس الموضوع خاصة على مستوى مكتبات الولاية.
- صعوبة التنقل خارج الولاية.

ورغم كل الصعوبات والعوائق استطعنا بفضل الله وبفضل دعم وتوجيه الأستاذ المشرف أن ننجز هذا البحث والذي نرجو أن نكون قد وفقنا فيه والإحاطة بمختلف جوانبه

الفصل الأول:
ظروف صدور مشروع قسنطينة
3 أكتوبر 1958

المبحث الأول: أوضاع الجزائر العامة ما بين 1954-1958

أ)-الاقتصادية والاجتماعية:

❖ **الأوضاع الاقتصادية:** فقد كان الوضع مزري بالنسبة للجزائريين خاصة الذين كانوا يعتمدون على الفلاحة في حياتهم المعيشية، حتى أنهم أصبحوا يبيعون ما تبقى من أراضيهم بسبب تعرضهم للنهب، مما أدى بهم إلى العمل لدى الكولون بأجور زهيدة [1]، كما تعد السياسة الاقتصادية التي طبقت من طرف السلطة الاستعمارية من ابرز السياسات التي أفرزت ظروفا صعبة بالنسبة للجزائريين، ونحن نعلم أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية، اعتمدت على مبدأ نهب الأراضي من أصحابها الشرعيين لتحول إلى املاك للمعمرين الأجانب[2]، وباندلاع الثورة التحريرية، تعمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية غض الطرف عن الحلول السياسية للقضية الجزائرية، وسعت إلى تغليط الرأي العام الدولي، وإيهامه بان ما حدث من الوضع الأمني، ليلة أول نوفمبر 1954، وأنها عازمة على تصحيح الأمر ومعالجته، وعزم الجبهة والجيش التحرير الوطنيين، من خلال تلبية بعض مطالب الطبقات والفئات المختلفة من المجتمع الجزائري، حين كلفت عام 1954م مستشار يدعى "رولان ماستبيول" بإجراء تحقيق حول الشروط اللازمة لتطوير اقتصاد الجزائر.

تحقيق حول الشروط اللازمة لتطوير جيش الاحتلال الفرنسي، انه من الضروري اللجوء الى العمل الاقتصادي والاجتماعي، مع السكان في الأرياف. [3]

1- صالح عسول: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956-1962)، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ حديث، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009م، ص61.

2-عبد الوهاب شلالي: دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، مذكرة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011م، ص 418-419.

3- نفسه، ص 409-410-411.

-كما كانت هناك بعض الإجراءات المتعلقة بالترقية الاجتماعية التي تهدف في الفترة 1955-1958 إلى قطع الجزائريين بعامة والشباب بخاصة عن الثورة وتناست المثل الوطني. [1]

-كما كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تغيير الهياكل الاقتصادية التي وضعها الاستعمار الفرنسي طيلة فترة الاحتلال.

-صحيح أن جبهة التحرير الوطني لم تبدا في عامها الأول، بجميع البرامج، لكنها كانت واعية أن السلطات الفرنسية اغتصبت ملكيات الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية والسياسي، ولم تقتصر على هذه الجوانب فقط، وقد تحول ذلك الوعي في خضم المعركة إلى رغبة إلى استرجاع كل ما اخذ بالقوة. [2]

❖ **الأوضاع الاجتماعية:** عرف المجتمع الجزائري إبان الثورة التحريرية خلال الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين تطورات لم يسبق لها مثيل في تاريخ الشعب الجزائري، من حيث ازدياد الوعي الاجتماعي السياسي، وعلى صعيد المعاناة المعيشية من السكن والغذاء والخوف، جراء الحرب الدائرة بين الشعب والاحتلال الفرنسي.

-بعد اندلاع ثورة 01 نوفمبر 1954 مباشرة فرنسا سياسة الترهيب والتي تمثلت في إقامة الحواجز في كل مكان ولاحقت السكان في قراهم وبيوتهم، وهجرت المدنيين من قراهم وجمعتهم في المحتشدات.

1-عبد الحميد برا هيمي: في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 ص64.

2-محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999، ص10.

-كانت نموذجا لإهانة كرامة الإنسان ومثالا للفقر والبطالة والازدحام السكاني والجهل والمرض والتوتر النفسي والعصبي وهدما للهوية وهتكا للأعراض وتحطيما للمقدسات والرموز الدينية والوطنية. [1]

-ونجمت عن هذه السياسة أثار اجتماعية، وذلك أن عملية التهجير كانت احد ابرز اثأر هذه السياسة ومظاهرها سواء نحو المناطق الداخلية للبلاد، أو باتجاه المناطق الحدودية على الشريط الشرقي والغربي ليستقروا في تونس أو في المغرب في مناطق قريبة من الحدود التي قدموا منها تحت ضغط الاستعمار الفرنسي وممارسته. [2]

-كما تميزت السياسة الاستعمارية الفرنسية بالتطبيق على حركة السكان، أدت إلى تدهور أوضاعهم الاجتماعية، مما جعلهم يسعون إلى البحث عن متنفس لهم سراء داخل الوطن او خارجه.

- لم تكتف فرنسا بأساليبها القمعية التي دفعت بالجزائريين إلى مغادرة أراضيهم نحو اتجاهات أخرى، بل تعدت هذا النطاق لتستخدم أسلوب التعذيب الذي تزامن مع الثورة التحريرية، مع الإشارة إلى أن كل من دخل مراكز التعذيب ليس بالضرورة انه ينتمي إلى جيش التحرير الوطني يكفي انه جزائري مدنيا أو عسكريا.

-ولقد أعلنت فرنسا قيام المحتشدات والهدف المعلن منها:

القيام بدور اجتماعي-دعائي في صفوف التجمعات السكانية الأهلية والتظاهر بحل مشاكلهم.

1- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص120.

2- صالح عسول: مرجع سابق، ص59.

-أما الهدف الخفي، فكان الحضور الدائم في أوساط السكان لمراقبتهم واستعمالهم لصالح الاستعمار، باقتحام ذهنياتهم، والتجسس عليهم، وربط شبكات استخباري لرصد تحركات المجاهدين والمناضلين، داخل التجمعات السكانية. [1]

ب)-العسكرية:

هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955: ظهرت في صيف 1955 معالم سياسية النواة الجديدة للثورة الجزائرية، بعد اتصالات تمت بين عدد من قادة الولايات (الثانية والثالثة والخامسة)، وبعد تلقي قائد الولاية الثانية زيغود يوسف، رسالة من قائد الولاية الأولى الذي تولى قيادة الثورة في الاوراس، بعد إلقاء القبض على قائدها الأصلي مصطفى بن بولعيد، يطلب فيها من زيغود يوسف أن يقوم بعمل ما "لتخفيف الضغط الاستعماري المفروض" على الاوراس منذ اندلاع الثورة، وهكذا وجد قائد الولاية الثانية نفسه مضطرا إلى القيام بمبادرات وعدم انتظار الكبير من قادة الثورة الأصليين، وبدا ينسق مع قادة الداخل، وقام بتنظيم عمليات 20 أوت 1955 وذلك بقصد تخفيف الضغط على الاوراس، والقيام بعمليات جماعية وجماهيرية أي بمشاركة الشعب الذي ينبغي أن يحرر نفسه بنفسه، وقد تقرر أن تكون العمليات في منتصف النهار أي ليس في الخفاء، وكان القصد من ذلك المجاهرة بالثورة وقطع كل الصلات مع الاستعمار. [2]

-وبفضل هذه العمليات تمكن الثوار في داخل الجزائر من القضاء على إستراتيجية الجيش الفرنسي والتي كانت تقوم على أساس "أن التمرد يجب أن يدفن حين ولد"، كما ان نجاح الثورة في تنفيذ أحكام الإعدام في صفوف بعض الأوربيين، حسب المصادر الرسمية

1- صالح عسول: مرجع سابق، ص420.

2- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت 1997، ص388.

الفرنسية، قد خلق الرعب والهلع في نفوس الأوربيين بالجزائر، وشجع الجزائريين على الانضمام إلى جيش التحرير الوطني الجزائري. [1]

-لقد برهنات هذه الهجومات على مدى قدرة الثورة على الصمود والرد على السياسة الاستعمارية، وحقه جيش التحرير الوطني في تحقيق أهدافه المحددة، بحيث كانت هذه العمليات مركزة ومنسقة على عدة جبهات سكيكدة وقسنطينة والخروب وعين عبيد والقل وميلة وجيجل والمليلة، وغيرها من قرى ومدا شر الولاية الثانية وتمكنت الثورة من تحقيق انتصار سياسي خارجي تمثل في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة عام 1955، كما أكدت الهجومات أن هذه الثورة منظمة ولها أهداف محددة، حيث كبدت الاستعمار خسائر فادحة في الأرواح والأموال في وضح النهار، وأنها مقاومة شرعية وليست عصيانا مدنيا أو تمردا أو خروجا عن القانون حسب الادعاءات الفرنسية السابقة.

-وكان من نتائج الهجوم 20 أوت 1955، انتقامات فرنسا من الجزائريين الأبرياء حيث اعدم 1300 جزائري، ويؤكد مراسل "نيويورك تايمز" بان الأوربيين بعدما فقدوا 71 شخصا في حوادث 20 أوت 1955 نظموا أنفسهم في ميليشيات وقاموا بقتل جماعي ضد المسلمين، حيث تجاهل الفرنسيون كل الاتفاقيات المبرمة حول التعامل مع الأسرى والمساجين في الحرب، خاصة اتفاقية جنيف التي وضعتها فرنسا، بل تمت الإعدامات بالجملة وبدون محاكمة [2]أكثر من ذلك شملت مواطنين أبرياء ومسافرين جاؤوا من فرنسا صبيحة الهجومات إلى ميناء سكيكدة متوجهين الى عائلاتهم بشرق الجزائر.

واستطاعت هذه الهجومات القضاء على ما تبقى من التعايش بين المجموعتين الأوروبية والمسلمة، وسقطت فكرة "الاندماج التام" التي كان جاك سوستيل أيامها يدعو إليها، إلى

1- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر2002، ص263.

2- نفسه، ص265.

جانب ذلك، فقد تفككت صفوف جماعة 61 داخل المجلس الجزائري، إذ انسحب اغلبهم، وأصدروا بيانا بعد شهر فقط، يرفضون فيه الاندماج.

ونتيجة لتلك الإحداث، تراجعت الحكومة الفرنسية عن إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في الثاني جانفي 1956، كما تراجعت عن سعيها في إيجاد مفاوض جزائري يسير في نفس اتجاهها، ممن لايزال يحلم بفشل الثورة وهذا بعدما وضعت أحداث 20 أوت 1955 حدا حاسما لمسألتي التأييد أو المعارضة للثورة، وذلك عن طريق الالتحاق بأحد طرفي الصراع، أما جبهة التحرير أو القوات الفرنسية، ولا مجال لمنطق الحياة بالنسبة للشعب الجزائري. [1]

-ونتيجة لما حصل يوم 20 أوت 1955 لم يبق من تفاؤل الحاكم العام سوستيل شيء يذكر، بعد انتفاضة منطقة الشمال القسنطيني الواسعة[2]، وهذا بعدما حققت هذه الأحداث عدة نتائج مهمة بالنسبة للثورة الجزائرية، منها الكشف عن حقيقة السياسة الفرنسية، الرامية إلى إبادة الشعب الجزائري، والقضاء نهائيا على الحلول المشلولة، التي كانت تراود بعض السياسيين الجزائريين وكذلك فقد ازداد التحام القاعدة الشعبية، والتفافها حول جبهة التحرير الوطني بكيفية أوسع وأقوى.

وأعطت للثورة دفعة جديدة، مكنتها من الانتقال إلى المرحلة الشعبية الحقيقية، مما فرض على أعوان الاستعمار تعديل موقفهم بعد أن عرفوا أن الثورة مستمرة، ولا يمكن القضاء عليها، لان الشعب برمته ملتف حولها، واظهروا بعدها رفضهم لتجديد النداءات المعارضة للثورة، إلى جانب تمكنها من فك الحصار على الاوراس لانتقال قوات كبيرة إلى منطقة الشمال القسنطيني، فإنها أشعرت العالم أن ما يجري في الجزائر هو ثورة حقيقية، وبرهنت

1-علي كافي: يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، السنة الأولى، العدد الثالث، 1995، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، ص21.

2- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موقع للنشر، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوفي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994،ص147.

بالتالي إن ما يحدث في الجزائر ثورة، ورائها كل الشعب الجزائري، وهذا ما اكسب القضية الجزائرية دعما جديدا وانتصارا هاما على الدبلوماسية الفرنسية، التي فشلت في مخادعة الرأي العام العالمي، بتصويرها بان ما يجري في الجزائر عبارة عن أعمال إرهابية يقوم بها أشخاص خارجين عن القانون، وبداية تراجع المواقف المؤيدة لسياستها.

لقد عملت أحداث 20 أوت 1955 على دفع المسيرة الثورية نحو الأمام، وبعث روح الأمل من جديد في صفوف المجاهدين والشعب معا، ولم تبق الثورة محصورة في مناطق الأحداث فحسب، بل اتسعت الهجومات لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني، ففي المنطقة الخامسة (وهران)، بدأت العمليات المسلحة بها، بعد وصول السلاح الذي كانت تفتقر إليه، فأحدثت تلك العمليات التي وقعت بالنواحي الواقعة بين ندرومة والغزوات وتلمسان وناحية مغنية، مفاجأة للمستعمر، لأنها المنطقة الوحيدة التي بقيت حتى تلك الفترة توصف بأنها "هادئة تماما" في تقارير الاستعمار الفرنسي.

-أما الإدارة الفرنسية، فقد أصيبت بخيبة أمل، وأثرت تلك العمليات على معنويات القوات الفرنسية نفسها، حيث أصبح أفرادها يرون في جيش التحرير الوطني الفزع الأكبر، والخطر الدائم على حياتهم، وانتشرت بينهم روح التمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر، ومما زاد في تقرير صفوف الثورة انضمام التشكيلات السياسية الوطنية في صفوفها كأفراد، وهذا بعدما أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منتصف شهر جانفي 1956، بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وإعادة السيادة الشرعية الوطنية للشعب الجزائري، وأعلن فرحات عباس بأنه وحزبه يؤكدون بصورة واضحة عزمهم على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني. [1]

1- محمد لحسن ازغيدي: مؤتم الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص ص100-101

-كان رد فعل الحاكم العام جاك سوستيل، الاعتقاد على مبدأ المسؤولية الجماعية وأسفر ذلك عن مقتل 12000 نسمة، بحيث تعرضت كل شرائح المجتمع الجزائري لهذه الحملة ولم ينج منها حتى حلفاء الاستعمار أنفسهم، وهكذا دخلت الجزائر كلها في الحرب. [1]

-وأمام هذا القمع الوحشي الذي عجز الزعماء المعتدلون اتجاهه، مما افقدهم ثقة الرأي العام، وأدرك حينها ممثلو الطبقات الوسطى أنهم كانوا يعيشون في الوهم وخارج الواقع، فانضموا إلى جبهة التحرير الوطني مقدمين لها ضد فرنسا وضد الحركة المصالية إطارات مجربة ومحنكة[2]، لكن في المقابل أصبح الفرنسيون يتفننون في تعذيب الشعب الجزائري، بل تمكنوا من تجاوز درجة النازيين في التعذيب، عن طريق هدم القرى، وكان لهذا الأسلوب الوحشي للقادة العسكريين الفرنسيين، تأثيره على الشعب الجزائري، بحيث تعمق لديه الإيمان بحتمية التخلص من وحشية المستعمر وذلك بمواصلة الكفاح المسلح. [3]

ج-السياسية:

❖ **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:**

ظروف انعقاده: يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح، فقد أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، كما تبلورت خلاله إستراتيجية توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار والانتصار عليه، وهي الإستراتيجية المستمدة من بيان أول نوفمبر، الذي أكد أن جبهة التحرير الوطني تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنقسم إلى الكفاح التحرري دون ادني اعتبار أخر بعدة تطورات كانت أهمها:

1- محمد حربي، المرجع السابق، ص148.

2-المرجع نفسه، ص150.

3- محمد لحسن ازغيدي ، المرجع السابق، ص103.

-انتشار الثورة وتبدد مخاوف الكثيرين ممن اعتقدوا أنها ستنتهي، وسقوط مزاعم المستعمر، وهكذا انضمت جميع تيارات الحركة الوطنية إليها.

-نجاح هجومات 20 أوت 1955 التي أقحمت الجماهير الشعبية في الثورة ، وإنزال الثورة بذلك من الجبال والأرياف إلى المدن.

-إنشاء المنظمات الجماهيرية لتاطير الفئات الشعبية والتجار في شهر مارس وإضراب الطلبة في 19 ماي1955. [1]

-نتائج المؤتمر:

بعد أن تلت تقارير المناطق، درس المؤتمر مختلف القضايا المعروضة عليه، وناقشها ثم خرج بجملة من القرارات المهمة، والتي تناولت مختلف الجوانب التنظيمية والعسكرية والسياسية وهي:

1-التنظيم الإقليمي: قرر المؤتمر تقسيم البلاد إلى ستة ولايات واستبدال لفظ المنطقة بالولاية[*]

وتقسيم الولاية إلى مناطق، والمناطق إلى نواحي والناحية إلى قسمات وأما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ويحيط به ثلاثة نواب من الضباط يغتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي وفرع الاستعلامات والاتصال، وتوجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم. [2]

2-القرارات العسكرية: تناولت التوحيد العسكري والرتب العسكرية والمرتبات والمنح العائلية.

-التوحيد العسكري: وتم فيه تقسيم جيش التحرير على النحو التالي:

---

1 - محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق ،ص124.

* الولايات الستة هي: الأولى الاوراس النمامشة، الثانية الشمال القسنطيني، الثالثة القبائل، الرابعة الجزائر، الخامسة وهران، السادسة الصحراء.

2- نفسه، ص 124

❖ الفوج: يتركب من احد عشر جنديا من بينهم عريف واحد، وجنديان اولان ونصف الفوج يشتمل على خمسة جنود، من بينهم جندي أول.

❖ الفرقة: تتركب من خمسة وثلاثين رجلا، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

❖ الكتيبة: تشتمل على 110 من الرجال، ثلاث فرق، مع خمس إطارات.

❖ الفيلق: يشتمل على 350 رجلا، ثلاث كتائب مع عشرين إطار. [1]

-الرتب العسكري، قد اقر المؤتمر الرتب العسكرية التي كانت مستعملة في منطقة القبائل وهي:

❖ الجندي الأول والعريف الأول والمساعد والملازم وملازم ثان وضابط أول وضابط ثان وصاغ ثان.

وحددت كذلك الرتب العسكرية لقادة الولايات والمناطق والنواحي والأقسام على النحو التالي:

-قائد الولاية: يكون "صاغ ثاني" ونوابه الثلاثة يكونون برتبة صاغ أول.

-قائد المنطقة: يكون برتبة "ضابط ثاني" ونوابه الثلاثة يكونون برتبة صاغ أول.

-قائد الناحية: يكون برتبة "ملازم ثاني" ونوابه الثلاثة برتبة ملازم.

-قائد القسم: يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة العريف الأول.

-المرتبات والمنح العائلية: كل مجاهد يقبض مرتا حسب سلم تصاعدي مع الرتب يتراوح مابين 1000 فرنك و5000 فرنك[2] وكل مجاهد وراءه عائلة مطالب بالإنفاق عليها، تعطى له منحة شهرية كما تعطى المسبلين إعانة على نفس القاعدة التي يعامل بها المجاهدون إذا عملوا لمدة 30 يوما.

1- احمد توفيق المدني: حياة كفاح ، الجزء الثالث، مع ركب الثورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص238.

2- نفسه، ص238-240.

والأسرى وعائلات الشهداء تعطى لهم الإعانات التي تمنح للمجاهد، وتعطى كذلك لسكان القرى والمدن. [1]

واقر المؤتمر كذلك الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني وهي:

المجاهد: هو جندي التحرير الوطني، المسبل: هو المشارك في العمل ألاستعلاماتي والمدني، الفدائي: هو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن. [2]

3- القرارات السياسية: خرج المؤتمر بجملة من القرارات أهمها:

أ-تأسيس المجلس الوطني للثورة: ويتكون من 34 عضوا منهم 17 دائمون 17 صاعدون.

ب-لجنة التنسيق والتنفيذ: وضمت بن يوسف بن خدة، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بالقاسم، سعد دحلب.

ج-المحافظون السياسيون:

د-المجالس الشعبية: وتتشكل بواسطة الانتخابات، وتنظر في القضايا العدلية والإسلامية، والمالية، والاقتصادية، والشرطة. [3]

هـ-العلاقة بين الداخل والخارج:قرر المؤتمر إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري.

ز-المحاكم: قرر المؤتمر تشكيل محاكم، لتحاكم المدنيين والعسكريين وأعطى الحق للمتهم في اختيار من يدافع عنه. [4]

1- محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص 266.

2-احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص244.

3- محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص266.

4-احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص244.

-إن الدارس لقرارات مؤتمر الصومام يمكنه آن يسجل اعتماد مبدأ الإدارة الجماعية في مراكز القيادة في مختلف المستويات سواء في الولاية أو الناحية أو المنطقة أو القسمة، وكذلك تأسيس هياكل لقيادة الثورة، وهي المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ وهي المؤسسات القيادية التي يجب أن تعمل كذلك وفق ميدا القيادة الجماعية.

-وخرج المؤتمر كذلك بميثاق الصومام الذي عالج القضايا الجزائرية في حاضرها ومستقبلها وشكل عصارة الفكر السياسي لقادة الثورة الجزائرية التي تجلت في تحويل جبهة التحرير الوطني إلى المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة، ونفوذها في عامة القطر الجزائري، وقد حققت نفوذها على سائر الأحزاب السياسية.

-يبرز الميثاق أن الكفاح الوطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وانه ليس جهادا دينيا، وان الثورة هي السير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية، وليس رجوعا إلى النظام الإقطاعي وأنها كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية بما يتطابق مع بيان أول نوفمبر. [1]

-هذا رغم أن البعض يرى في القرارات انحرافا عن مبادئ أول نوفمبر عنها غيب البعد الإسلامي والاقتراب من الاتجاه أللائكي. [2]

1-احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص249.

2-مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص127.

المبحث الثاني: انهيار الجمهورية الرابعة.

لقد استطاعت الثورة الجزائرية، التي انطلقت بإمكانيات بسيطة ومحدودة للغاية في نوفمبر 1954 وبعد مايقارب الأربع سنوات، أن يحدث شرحا هائلا داخل كيان الدولة الفرنسية بكل هياكلها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. [1]

أ-**السياسية:** جاءت حكومة "فليكس غايار" بمشروع جديد للدولة الفرنسية والذي يعرف باسم les lois cadres القانون الإطاري والذي ينص على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية، كمادة أولى في هذا القانون ويرى المتعمق في محتوى هذا القانون كبقية القوانين والمشاريع الفرنسية المتعفنة والتي لم يجد الاستعمار أحدا من الجزائريين المتعاونين معه

1-عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة،ج1/ دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص129.

ويتجاوز في شانه ويستعمله كأداة لتطبيقه وتنفيذه وبات مؤكدا فشله وإفلاسه، لذلك أخذت حكومة غايار في متاهاته الطويلة وتكسب الوقت والفرص الكافية للبقاء في الحكم مدة أطول مهما كان ذلك ممكنا. [1]

-ونظرا لزحف الثورة الجزائرية وضغطها على الأحداث الخارجية لفرنسا نفسها، فقد تزعزع مركز حكومة غايار ولم تنفع تهديداتها لحلفائها بانسحاب فرنسا من الحلف الأطلسي إذا لم يتهم تأييدها في حربها القذرة بالجزائر، وتهاوت في النهاية وسقطت في شهر ابريل 1958 دون أن تحقق أي شيء بل أن القانون الإطاري، كان له دور هاما في إسقاطها. [2]

-كما ترى أن خيبة أمل كل من المعمرين والجيش كان دافعا أساسيا لبداية التصدع السياسي، مما سرع عملية سقوط الجمهورية الرابعة على اثر أحداث 13 مايو 1958، وفي حقيقة الأمر لم يكن أوربيو الجزائر هم صناع هذا الحدث، فهناك تكتلات نشيطة أخرى تعمل ضد النظام الحاكم، وهي جماعة الديغوليين الذين كانوا يعملون بشكل مستقل. [3]

- أما على الصعيد الخارجي، وبالضبط مستعمرات فرنسا والتي فقدت جل مستعمراتها من اجل الاحتفاظ بالجزائر، هذه الأخير التي كبدت العدو العديد من الخسارة على الصعيد السياسي فرغم كثافة الجيش الفرنسي وتنوع المشاريع السياسية لقمع الثورة والثوار إلا أنها لم تحقق أي نصر بذكر، الشيء الذي أحبط معنويات الفرنسيين في الجزائر وحتى في فرنسا خصوصا وان قادته كانوا يبحثون عن نصر بالجزائر لتعويضهم عن الهزائم التي لحقت بهم على أيدي النازيين في بادئ الأمر، واستكملت هزيمتهم في "ديان بيان فو".[4]

1- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص158.

2- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص299.

3- محمد عباس، نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية 1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007 ص271.

4- عبد الحميد السقاي، من بطولات جيش التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد63 ،1983،ص21.

وعن تفاقم الوضع الفرنسي وازدياد خطورته، يسترسل ديغول* قائلا: "وبتاريخ 15 ابريل سقطت وزارة "فليكس غايار"... وفي الوقت كان الاضطراب يزداد عنفا في الجزائر لاسيما وان الوزير "روبرت لاكوست" كان يعرب علنا عن تخوفه من حادث دبلوماسي مما ديان بيان فو".[1]

وما تقدم يتضح مدى تأثير الثورة الجزائرية في الحياة السياسية في فرنسا بحيث أصبحت تتحكم في مصير سياستها وأمنها.

ب-الاقتصادية: أما من الناحية الاقتصادية، فقد ارتفعت النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر والذي بلغ عدد أفراده مع بداية 1958م ما يزيد عن نصف مليون جندي، مما اثر سلبا على النفقات الموجهة للإصلاح الاجتماعي، وتحسين مستوى معيشة الشعب الفرنسي وتنمية ثروته مداخله، إضافة إلى إصلاح أجهزة التعليم والثقافة والبحث العلمي، مما هدد بدوره تطور الدولة الفرنسية وتقدمها مقارنة بالدول الأوربية والولايات المتحدة، إضافة إلى حرمان المصانع والمؤسسات الفرنسية من القوة البشرية العاملة في الحرب بالجزائر[2] فقد قدرت قيمة المصروفات الفرنسية في تلك الفترة ما يقارب ملياري فرنك فرنسي، مما جعل فرنسا تقترض من الخارج وتخضع لشروط استدانة قاسية، غير أن الحكومة الفرنسية اخفت مقدار النفقات الحقيقية لحرب الجزائر، فقد قال "مانداس فرانس" أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في نوفمبر 1957م "إن مصاريف حرب الجزائر شيء غريب حقا، والشعب الفرنسي يجهل تماما هذا الشيء الغريب وكما يقال له هو أن الثورة الجزائرية ستنتهي قريبا".[3]

---

*الجنرال ديغول: ولد في 22 نوفمبر 1896، تخرج من كلية العسكرية سنة 1912، شارك في الحرب العالمية الأولى ، مؤسسة الجمهورية الفرنسية الخامسة ، أنظر عبد المجيد عمراني جان بول سارتر والثورة الجزائرية ،مكتبة كنزة ، الجزائر د:ت ص 120-122.

1- محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص186.

2- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 425.

3- محمد حربي، المرجع السابق، ص175.

فكان من نتائج هذا الوضع الذي ألت إليه الحكومة الفرنسية أن ضعفت التزاماتها تجاه منظمة الحلف الأطلسي وذلك لوجود غالبية جيشها بالجزائر مما أثار شركائه بالحلف. [1]

ج- العسكرية: رغم الجيوش الهائلة التي جندتها فرنسا لمحاربة الثورة الجزائرية، لم تفلح وعود الوزير المقيم في الجزائر "روبرت لاكوست" في التهدئة، والتي جعلته يصرح قائلا: "رغم ارتكاب المظليين لجرائم خلال ما عرف بمعركة الجزائر 1957م والتي لم يدخر فيها ماسو وسلوان جهدا للبطش والتنكيل، ورغم وضع خطوط الموت على طول الشريط الحدودي، إلا أن ذلك لم يوقف زحف الثورة [2]، بل كان هذا دافعا قويا إلى اشتداد لهيب الثورة بشكل مرعب، فاتسعت الأعمال الفدائية في المدن والقرى حتى انعدم الأمن تماما".[3]

فقد شهدت هذه الفترة تطورا كبيرا في معنويات الجيش الفرنسي وهو يرى الثورة تكبر وتتعاظم كل يوم، هذه الثورة التي صورتها له الدعاية الفرنسية بأنها مجموعة من المخربين والخارجين عن القانون[4]، وفي المقابل برز جيش التحرير الذراع السياسي للثورة كقوة منظمة، مترابطة وفعالة فوق الميدان ذات هياكل منسقة عصريا حديثا بما هي الجيوش الحديثة، نظرا للتطور الذي عرفته الثورة ابتداء من 20 أوت 1955 إلى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م والذي خلق دولة داخل دولة التفت حولها الجماهير في إجماع كامل، الذي اعتبرته قضيتها الأولى، مما جعل الجيش الفرنسي يعيش شبه عزلة داخل الجزائر. [5]

- بوآ لطمين، جودي لخضر، لهجات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقات عنها، ط1، دار البعث للنشر، قسنطينة، 1ص66.

2-عمار قليل، المصدر السابق، ص 130.

3-يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص219.

4-بوا لطمين، المصدر السابق، ص54.

5- محمد لحسن ازغيدي، المصدر السابق، ص 189.

وظهرت ثمار هذا التطور الهائل في إضراب الثمانية أيام الشهير في جانفي 1957م والذي اظهر فيه الشعب الجزائري التفافه حول الثورة، الشيء الذي قمنا تلقائيا على الإدارة الاستعمارية، حين أصبح الشعب الجزائري يسير نفسه بنفسه. [1]

ولعل تلك البرقية التي بعث بها الجنرال "أيلي" قائد أركان الجيش الفرنسي في باريس والذي اخبره فيها أن الجيش في الجزائر قد يقوم بتصرف غير متوقع، ولا بد من حكومة مصممة على إنقاذ "الجزائر الفرنسية" لأكبر دليل على الضعف الذي ألت إليه الجمهورية الرابعة، وضرورة الدعوة إلى القادة الجدد ليمسكوا بزمام الأمور. [2]

المبحث الثالث:حركة تمرد 13 ماي 1958 ووصول ديغول إلى السلطة.

1- خليفة لجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة،ج1، موقع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص260.

2- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية،دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص86

أ.حركة تمرد 13 مايو 1958: بدأت بوادر هذا التمرد والعصيان منذ مطلع سنة 1958، وعملت الحومة الفرنسية جهدها للوقوف في وجه الداعين له، من العسكريين والمدنيين، تارة بإرضائهم وأخر بتمييع خططهم كسبا للوقت، وكانت حكومة "فليكس غايار" في هذه الآونة تتأرجح بين ضغوط مصاصي الدماء وجبروت الثورة، ورغم مساعيها في محاولة الثبات والصمود إلا أنها باءت بالسقوط كسابقيه[1] ، وحتى حكومة "فليملأن" التي خلفتها لم تستطع أن تنقذ الموقف أيضا، والتي قامت بأخر محاولة لتشكيا حكومة جديدة وذلك في 08ماي 1958[2]، ولكنه لم ينجح بسبب المتطرفين الفرنسيين من المدنيين وعسكريين في الجزائر ولا يقبلون به، فأصبحت الجزائر تعيش في فراغ سياسي، وبعد انسحاب في 10ماي 1958م "لاكوست من الجزائر[3] ، وفي هذا يقول "فرانتز فانون": هاهي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ نوفمبر 1954م، فهي تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة..." [4]

ومن هنا جاءت دعوة "لاكوست" إلى مظاهرة 13 مايو 1958، ذريعتها الرد على إعلان الجبهة في تونس على إعدام ثلاثة من السجناء العسكريين الفرنسيين انتقاما لإعدام سجناء فدائيين في الجزائر، وتم اختيار 13 مايو1958 لأنه اليوم الذي كان محدد لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس الحكومة الجديدة "بيير فيليملان".

الذي عينه رئيس الجمهورية "رويي كروتي" يوم 09 مايو1958 بعد فشل سابقيه، ورفض لأنه كان قد تحدث "بلهجة معتدلة" عن المفاوضات مع الجبهة، كانت الخطة المدبرة تتمثل

1- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص288.

2- محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص271.

3- فرانتز فانون، من اجل إفريقيا، ط2، ترجمة محمد ألميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دس، ص107.

4 - احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص125.

* فيليملان: كان من الحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية، كان مؤيد للتفاوض مع الجبهة، فثار ضده الأوربيون واخذوا يعدون لثورة ضد النظام الفرنسي للمزيد انظر: "حركة 13 مايو أسبابها نتائجها" مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 30-34.

في تنظيم مظاهرة ضخمة يؤطرها الجيش بوحدات المظليين خاصة، تنطلق المظاهرة بتجاوز الجمهور قوات الأمن فيحاصر مبنى الحكومة العامة ويستولي عليها مطالبا بحكومة "خلاص وطني" وتثور الجزائر الأوربية ضد باريس. [1]

فقام المستوطنون الغاضبون بمظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر 13 مايو 1958م واتجهوا إلى قصر الحكومة، حيث تعقب على منصة الخلية عدد من زعمائهم الذين تحدثوا عن تردي الأوضاع في البلاد، محملين حكوماتهم المسؤولية ومتهمينها بالفشل والتردد والضعف في مواجهة الثورة الجزائرية [2]، ونادوا بشعارات الجزائر فرنسية، والتآخي بين الفرنسيين والجزائريين، ثم احتلوا الحكومة "مقر الحاكم العام" وأعلنوا عن تأليف لجان إنقاذ عام في كل مدينة، وسرعان ما انظم إليهم الجيش العامل في الجزائر، وفي المقدمة الجنرال "سلان" الجنرال "ماسو"*، ثم امتدت هذه الحركة إلى الجزيرة "كورسيكا" ، حيث حطت فيها وحدات المظليين وأقامت فيها لجنة إنقاذ عام [3]، واضطرب الأمر في فرنسا، وكانت الحركة تطالب بحكومة قوية تستطيع ضبط الأمور بالجزائر، وتهدئتها بإرجاع الأمن إلى ربوعها وقد نصب الجيش الفرنسي حكام المباشرين للجزائر، لهم حق التصرف دون الرجوع إلى الإدارة الفرنسية، سواء في الجزائر أو في فرنسا، وقد أطلق المستوطنون لصخبهم الذي يمثل في رفع شعارات التأخير بين الاروبيون والجزائريين[4] ، ومن هنا جاءت فكرة إشراك المسلمين في الحركة ليثبتوا أنها ليست من صنع أقلية معزولة، فاخذوا يعدون العدة لذلك، وأرغموا فيها

1- صالح بالحاج، المرجع السابق، ص84.85.

2- احمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2001-2002،ص3.

* الجنرال ماسو: قائد فرقة المظليين وهو عسكري فرنسي ألف كتاب بعنوان معركة الجزائر الحقيقية، للمزيد انظر: عمار قليل، المصدر السابق،ص135

3-صالح بالحاج، المرجع السابق، ص88.

4-عمار قليل، المرجع السابق، ص 135.

سكان القصبة على الخروج والسير باتجاه الحكومة العامة وسط حراسة مشددة، وأعطت لهم لافتات.

-أعدها الجيش وكتب عليها شعارات من نوع: "أنها الثورة، كلنا سواسية، كلنا فرنسيون، الافان انتهى"، كان ذلك ما سمي بمظاهرات التآخي[1]، الذي لم يكن موجودا منذ أن وطأت قوات الاحتلال الفرنسي الجزائر، لكن الشعور بالخطر من قبل المستوطنين جعلهم يبحثون عن إخوة مزعومة، استعملوها كغطاء لنوايا شريرة تهدف إلى فصل الجزائر عن فرنسا على نمط شبيه بخط جنوب إفريقيا العنصري البغيض[2]، فقد شعر الفرنسيون في فرنسا بالخطر إزاء ما يجري في الجزائر، وخوفا من امتداد الحركة إلى فرنسا نفسها، والتي إذا حصلت ستقود إلى تولي الجيش مهام السلطة في البلاد، وبذلك ينتهي عهد الديمقراطيين.

-هذا من جهة، ومن جهة أخرى الخوف من حدوث مواجهة عسكرية بين المقطعات الفرنسية[3]، وأمام هذه الوضعية المزرية، وضعف الحكومة الفرنسية وعدم سيطرتها على الأمور من جهة، وإيقاف المستوطنين المتآمرين من جهة أخرى، انهارت الجمهورية الفرنسية الرابعة، وبدا الشعب الفرنسي يبحث عن منقذ للبلاد، ويبعدها عن شبح الحرب الأهلية، خصوصا بعدما امتد العصيان إلى "كورسيكا"[4] ومن هنا بدأت تظهر شخصية "ديغول" كمنقذ وحيد للوضع السياسي والعسكري المتعفن، والذي ستبدأ معه مجريا وأحداث في مرحلة جديدة من مراحل الثورة الجزائرية. [5]

-أما عن رد فعل الثورة على هذا التمرد، فلم تكن واقفة موقف المتفرج على مايحدث على الصعيد الداخلي في الجزائر، أو الخارجي في فرنسا، ففي 15 مايو 1958م أعلن المجاهدون على لسان مدير الجبهة "محمد الأمين دباغين" فقال: "أن حركة التمرد التي

1- صالح بالحاج، المرجع السابق، ص90.

2 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص228.

3 -بو الطمين، جودي لخضر،المصدر السابق، ص72.

4 - احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 124.

5 - خليفة لجنيدي وآخرون،، المرجع السابق، ص24.

يقودها الجنرال "ماسو" في الجزائر[1]، هي نتيجة ضعف الحكومات الفرنسية المتتابعة، التي لم تستطع فرض سلطتها على الجيش الفرنسي والجالية الفرنسية في الجزائر وبدلت قيادة الثورة تحضر الاجتماعات والمهرجانات الشعبية، قصد توعية الجماهير الجزائية لما يحاك ضدها من دسائس، وفضح المؤامرة التي دبرها المستوطنون، وخدرت الشعب من الانسياق وراء شعارات التآخي الكاذبة. [2]

ب-وصول ديغول إلى السلطة:

-كان ديغول عازما منذ زمن طويل انه سيعود إلى السلطة، لكنه لم يشارك في صنع الأحداث التي أعادته إليها، فقد أكد في مذكراته، انه لم تكن له يد فيها بقوله "لم تفاجئني الأزمة التي انفجرت في 13 مايو 1958، لكني لم أكن قد تدخلت فيها بأي صورة من الصور ولم تكن لي أي اتصالات مع أي عنصر في مكان حدوثها، ولا مع وزير في باريس[3]ومن هنا نستنتج لن شخصية "ديغول" ليست شخصية حديثة العهد بالساحة السياسية الفرنسية، فقد انعكست رؤيته الفلسفية على السياسة التي طبقها بالجزائر، فقد كان لنضال "ديغول" من اجل حرية فرنسا فلسفة خاصة جدا[4]، نستخلص من عبارته الشهيرة والتي تقول: "طوال حياتي كونت لنفسي فكرة خاصة عن فرنسا استوحيتها من العاطفة والفعل في آن واحد، فالجانب الداخلي صور لفرنسا مثل: أميرة الروايات أو السيدة العذراء في اللوحات الجد رانية، وكأنها معدة لمصير سام استثنائي يتخيل إلى غريزيا أن العناية الإلهية خلقتها من اجل انتصارات كاملة لمصائب ونكبات نموذجية... ففرنسا لا يمكن أن تكون فرنسا بدون العظمة"

1-فؤاد سعد زغلول، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص242.

2-عمار قليل، المرجع السابق، ص 135.

3- صالح بالحاج، المرجع السابق، ص92.93.

4-عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة الورة الجزائرية (1954-1962)، مطابع دار الشهاب، الجزائر، د.س.ن، ص162

وفي ظل الأحداث المتوترة جرت مقابلة بين فليملان ديغول يطلب من الأخير الذي قال لرئيس الحكومة المرفوض انه مستعد للقيام بما هو ضروري، بقي فليملان مترددا وطلب من ديغول انه يوجه نداء إلى الجيش لوقف التمرد فقال "لا فائدة من ذلك أن لم أعلن في الوقت نفسه أنني سأتولى السلطة"، ففي ليلة 27-28 مايو، اصدر ديغول بيانا قال فيه: "لقد شرعت في العملية القانونية الضرورية لإقامة حكومة جمهورية... وكل عمل يخل بالأمن العام لن أوافق عليه"[1]، ونظرا للازمة السياسية الحادة المتعفنة، فقد قبل البرلمان بسهولة تولي الجنرال "ديغول" رئاسة الحكومة مع منحه سلطات استثنائية خاصة بناءا على طلبه حيث أدلى بتصريح جاء في: "لقد شرعت في المسار النظامي لإقامة حكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد واستقلالها وفي هذه الظروف لا يمكن أن ازكي من أي مكان، أي عمل يمس بالآمن العام، في إشارة واضحة إلى عسكر الجزائر[2]، وعندما تأكد المستوطنون الأوربيون، وقادة تمرد 13 مايو من الجيش، بان "ديغول" لا يسير في ركابهم، ولن يصبح أداة طيعة في أيديهم كما كانوا يظنون، حاولوا تنظيم انقلاب جديد ضده، والإحاطة به قبل لن يحكم نفوذه وسيطرته على الأوضاع، لكنه فوت عليهم الفرصة، وافشل خططهم ذلك باشتراطه موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية على توليه السلطات الاستثنائية، حتى يدعم مركزه ولا يبقى تحت رحمة أولئك الغلاة الذين كانوا السبب في مجيئه إلى الحكم.

وبمجيء "ديغول" إلى الحكم واعتلائه السلطة، أشار إلى قضية الجزائر قائلا: "الاستقلال غير مقبول، وغير قابل للتفكير فيه وقد أدرك الكثير من المفكرين الفرنسيين ورجال السياسة نزعته نحو الديكتاتورية والحكم المطلق من جهة، ومن جهة أخرى خشيتهم غلى فرنسا نفسها، أو بعبارة اصح على الديمقراطية الفرنسية، لان هذا الأخير ما إن وصل إلى السلطة

1- صالح بلجاج ، المرجع السابق، ص94.

2-محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والطباعة التوزيع، الجزائر، 2007، ص221.

حتى عمد إلى صياغة دستور على مقاسه، بمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة، وتهميش دور البرلمان ويرى في الأحزاب السياسية عناصر تفرقة وتشتت. [1]

-أما مستو طنوا الجزائر فكانوا أكثر فرحة بعودة الجنرال "ديغول" لأنهم كانوا يشعرون بأنه بإمكانه تخليصهم من كابوس الثورة الجزائري، وبالفعل لم يخيب "ديغول" أمالهم فقد وضع نصب عينيه القضاء على الثورة وواصل الحرب، وضع العديد من الإجراءات وبهذا يكون ديغول قد هيا فرنسا ووضعها في أجواء الحرب داخليا محاولا جلب حلفائها الأوربيين، ولتحقيق التضامن الأوربي مع فرنسا في حرب الجزائر، اخذ ديغول يلوح بالثورات الكامنة في صحراء الجزائر، ويعدهم بالفائدة في استغلالها. [2]

1-محمد كامل ليله، المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966، ص493.

2- محمد كامل ليله، نفس المرجع السابق، ص493.

الفصل الثاني:
مشروع قسنطينة 3 اكتوبر 1958

المبحث الأول:أسباب صدور مشروع قسنطينة

بعد أن فشلت كل المخططات الاستعمارية للقضاء على الثورة ،لجأ ديغول إلى خطة بديلة لعله يحقق ما فشل فيه غيره، وتمثل مشروعه في مشروع قسنطينة للسنوات الخمسة [1] لما أن هذا المشروع لم يأتي عن طريق الصدفة بل كانت لديه أسباب لعل أهمها مايلي:

في نهاية سنة 1958 بدأت العمليات العسكرية الفرنسية عند الثورة التحريرية تأخذ أبعاد خطيرة بفعل الإمكانيات البشرية والمادية الكبيرة التي فرها الجنرال ديغول لفائدة جيش (التحرير الوطني) الفرنسي في الجزائر وهي عمليات كانت تستهدف من ورائها إلحاق الهزيمة بالثوار الجزائريين بشكل يسمح له بتوفير مناخ ملائم للقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية من شأنها القضاء على الثورة ، والحفاظ على الجزائر فرنسية في ثوب جديد[2].

– دشن ديغول حكمة بتخصيص برنامج كبير من الناحية العسكرية محاولة منه أن يقضي على الثورة ويفشله في هذا المشروع أتى بخطة أخرى تمثل الجانب الاقتصادي ،وذلك بتخوفه من ضياع الجزائر.[3]

– إن ثلاثية المشاكل الفرنسية:الإصلاح والاقتصاد وحرب الجزائر متفاعلة فيما بينها وأن الحل أن هذه المشكلة وهي أكثر استعجالا لا يمر بهما عبر المشكلتين الأولى والثانية[4].

الوضع الاقتصادي الذي كانت عليه البلاد،خاصة الجانب الصناعي ،لأنها كانت متخصصة فقط بالإنتاج الزراعي ، كما أن الفرنسيون كانوا يمنعون عملية التصنيع في الجزائر بدليل أن

---

1 محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق ، ص 170–174.

2 رمضان بورغدة:الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1938–1962 منشورات بونه ، الجزائر ، 2012،ص 328.

3 عبد القادر نور ، حوار حول الثورة الجزائرية : ج2، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام ، 2012، ص73.

4 محرز عفرون ، مذكرات من وراء القبور ، الوقائع ،مأساة ،ج1، الحاج مسعود مسعود– دار هومة الجزائر ، 2008،ص 428.

في سنة 1955م قاموا بإغلاق مصنع النسيج في وهران ، وبمجيء ديغول بالمشروع دليل كبير على عدم وجود شيء من قبل بحيث أن الشعب كان بدون عمل وبدون دراسة وبدون مؤسسات اقتصادية وبدون خدمات اجتماعية[1].

– إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الذين كانوا يمثلون تسعة أعشار سكان الجزائر ، يمكن أن تبرر حركة التمرد، وأن هذه الأوضاع هي نتيجة أخطاء الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم.[2]

– إن فرنسا خاصة في العهود الماضية كانت متأخرة بأجيال ،سواء في الجمهورية الرابعة أو عهد الجمهورية الخامسة والتي ترأسها ديغول* لم تقم بواجبها في الوقت مطلوب وهذا ما جعل ديغول يأتي بهذا المشروع المستعجل والذي يكمل الجانب العسكري في إطار خطته السياسية من أجل القضاء على الثورة التحريرية.[3]

– بعد أن فشلت جميع المخططات العسكرية لتصفية الثورة والقضاء عليها ، لجأ الجنرال ديغول إلى خطة بديلة وجديدة ، لعله يحقق بهما فشل فيه غيره.حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم تأتي بخطة جديدة لإصلاح ما أفسدته غيرها ، بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه اجتماعي.[4]

– إن إعداد مشروع قسنطينة كان من أجل ملء البطون الفارغة من الجزائريين[5].

– كانت أعمال ومشاريع ديغول من أجل القضاء على جيش التحرير الوطني من جهة ودمج الجزائر بفرنسا من جهة أخرى.

---

1 - عبد القادر نور، المرجع سابق ، ص 79.

2– رمضان بورغدة، المرجع السابق ، ص 328.

3– عبد القادر نور، المرجع سابق ، ص 80.

4– محمد لحسن أزغيدي، المرجع سابق ، ص 173.

5–عبد القادر نور، المرجع سابق ، ص 87.

– اتبع ديغول في سياسته اتجاه الجزائر ،عدة أساليب فقد اتبع السياسة التقليدية الفرنسية ، وهي اعتبار الجزائر كجزء لا يتجزأ من فرنسا [1]، و لها وجودها لم تجد نفعا لجأ إلى استعمال العنف والاضطهاد، لكي يحقق عن طريقها الهدف ولما يئس لجأ إلى إتباع سياسة القمع والإصلاح في أن واحد[2].

– ومن الدواعي والأسباب التي جعلت ديغول يضع هذا المشروع الاقتصادي، وفي نفس الوقت يشرع في تنفيذه، أنه حكم على كل الحكومات السابقة لفرنسا بأنه مجرمة في حق هذه القطعة من فرنسا، وأنها ثالث عمالة تابعة لفرنسا وبما أن كل المشاريع الاقتصادية والتي ربما تجعل هذه القطعة تتطور مثلما تطورت البلاد الفرنسية نفسها كلما وضعوا مشروعا منها إلا ووقع إخماده من طرف المستعمرين،[3] إن مشروع جاء كتتويج للمجهودات العسكرية الأولى الكبرى ولم تفلح فعسى أن يحقق المشروع في رأيه نوعا من الانتصار التي فشلت في تحقيقه العمليات العسكرية [4].

– يعتبر هذا المشروع أو المخطط خطو أخيرة لاسترجاع الجزائر وإدماجه بكل ما هو فرنسي من جهة وإقامة البنية التحتية لسوق تجارية ضخمة لاستغلال البترول من جهة أخرى.[5]

1– محمد لحسن أزغيدي، المرجع سابق ، ص 173.

2– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 186.

3– عبد القادر نور، المرجع سابق، ص88

4- نفسه، ص77

5- علي حجيج وسعيد مفتاح، المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1830-1899 ، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011 ، ص88

المبحث الثاني : محتوى المشروع مصادر تمويله

1/محتوى المشروع:

لقد ذكر الجنرال ديغول أثناء خطابه في يوم 03 أكتوبر 1958 جملة من الإصلاحات كان أبرزها قسنطينة الخماسي 1959-1963[1]، بعد استفتاء دستور الجمهورية الخامسة في 28 سبتمبر 1958 أقر هذا المشروع وبين فيه عدة نقاط التي سيقوم عليها[2].

- وأبرز ما أحتوى عليه المشروع حسب ما صرح عليه ديلو فريي.

1/في المجال الصناعي :

بالنسبة لهذا القطاع قررت،الإدارة الفرنسية إنشاء مشاريع ومعامل صناعية[3].منها للصناعة الثقيلة حيث تم إنشاء مصنع للحديد والصلب بعنابه [4] فأقيم معمل يبعد عن مدينة عنابه بحوالي 29 كلم ويمتد المعمل على مساحة 40 هكتار كما تم إقامة صهاريج كهربائية لاستعمال الحديد "ونزه" فبإمكان هذا المعمل إنتاج حوالي400 ألف طن من الفولاذ هذه الطريقة أوجدت مشكلة استخدام الفحم الخفيف كوقود مما أدى إلى ضرورة استيراد هذا الفحم الخفيف بنسبة 200ألف طن سنويا ، كما أنشأ مولد كهربائي مركزي ، وتم إقامة بالقرب من آلات تحويل جزء من الإنتاج الحديدي إلى أوراق فولاذية متوسطة ودقيقة [5] .كما أقر المشروع إنشاء مصانع بترو كيماوية في المناطق الساحلية على أساس النفط والغاز

1- صالح بالحاج ،المرجع السابق ،ض121.

2 -إبراهيم مياسي، فيسات .،من تاريخ الجزائر،دار هومة، الجزائر، 2012، ص202.

3- عمار قليل:ملحمةالجزائر:ج2، ط1: دار هومة،الجزائر،1991،ص141.

4- شارل ديغول، مذكرات الأمل والتجديد 1958-1962تر:سموحي فوق العادة ،منشورات عويدات، بيروت، لبنان ط،1986، ص71.

5- مجلة مجاهد،هل يتوقف مشروع قسنطينة ،ج: العدد 50،ص09.

الطبيعي الذين اكتشف حديثا في صحراء الجزائر[1] ووضعت هذه تحت تصرف الشركات الأجنبية لاستغلالها وفي هذا

الإطار العام تجنيد أكثر من نصف مليون جندي لحماية المصالح الحيوية الفرنسية في الجزائر ذات المجالات الإستراتيجية ابتداء من نوفمبر 1959 على النحو التالي:

- 30ألف جندي لحماية ومراقبة المعامل والمصانع الاقتصادية للكولون
- 200ألف جندي لحماية للخط الممتد من بني منصور وبجاية[2].
- كما أقيمت إلى جانب هذه المعامل والمصانع مصانع أخرى مثل مصانع عجلات المطاط وكذا مصنع للفوسفات: أما بالنسبة للصناعة الخفيفة كان أهمها صناعة الأغذية ، النسيج ومواد البناء ومن المشاريع التي تم إقرارها في هذا الإطار البرنامج الخامس بالصناعة الخفيفة التي أو كل تمويلها إلى القطاعات الخاصة[3].
- ولقد قيم الفنيون الأموال التي تنفق على هذه المشاريع ، المصانع فوجد على الحكومة الفرنسية أن تقدم 20 مليار من الفرنكات للتجهيز، كما تقدم 22 مليار أخرى كضمان لتغطية العجز المالي الذي سيتعرض له المعمل في السنوات الأولى من تكويناته ، كما رأى الفنيون أنه من الأحسن أن يشارك في إقامة هذه المجوعة الفولاذية كل من شركة "ونزه" للحديد والشركات النفط التي تشغل حاسي رمل على أمل أن يحصلوا على خصم من ثمن الغاز الطبيعي والحديد [4] وعملت الحكومة الفرنسية على تقديم تنازلات وتسهيلات لأن تجذب هذه الشركات للمساهمة في بناء هذه المعامل بحيث تقدم مشرف

6- بسام العسلي ،الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية 1956-1962 دار النفاش ، بيروت ،لبنان، 2010،ص92.

1- يحي بوعزير ، الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة التاريخية 1954-1962دار البصائر ،الجزائر ،2009،ص179

2- خليفة الجنيدي ،المرجع السابق ،ص09

2- مجلة المجاهد ، على هامش مشروع قسنطينة،رجال المال يرفضون ،ج3،ع48،يوم الاثنين 10 أوت 1959،ص05

المشروع ديلوفريي امتيازات لأصحاب الأموال في اعتماد أموالهم في الجزائر داخل مجال مشروع قسنطينة.

نذكر بعض هذه الامتيازات أولها الضمانات غير التجارية والمقصود بها أن الحكومة الفرنسية تتعهد بأن تدفع تعويض لكل مؤسسة اقتصادية معتم في الجزائر تلحقها خسائر مادية بسبب إضرار الحرب ثم وضعت نطاق الضمانات تشمل حتى الأضرار المنجزة عن التأميم الذي قد ينتج عن تغيير النظام السياسي في الجزائر

ولا يوجد قانون يحدد مبلغ التعويضات إنما الشركة تتفاوض مع الحكومة على المبلغ للعمل في الجزائر الذي كان مقداره لايتجاوز 50 % [1]كما عمد ، دبلوفريي إلى أسلوب جديد لجلب الرأسماليتين الأوروبيين ، كشف أن هناك مبنى ضخم بالقرب من نهج ميشلي وضعه تحت تصرف رجال الصناعة الذين يرغبون في زيارة الجزائر ووعدهم أنهم سيجدون فيه كل لوازم الراحة والرفاهية وكما وعدهم أيضا أن مصالحهم لن تتضرر من الحرب[2] .كما أعفتهم الإدارة الفرنسية الموجودة في الجزائر من الضرائب[3].

ب- في المجال الفلاحي :

- تقرر في المشروع توزيع قطع من الأراضي الزراعية على الفلاحين الفقراء لفلاحتها[4] وقدرت مساحة هذه الأراضي حوالي 250 ألف هكتار، أي تم اقتطاع 6% من كل الأملاك العقارية التي تتجاوز 100هكتار[5] وبيعها لفلاحين بأثمان معقولة، وقد مس

1- مجلة المجاهد، على هامش مشروع قسنطينة في أزمة ،ج2،العدد82، الاثنين 14 نوفمبر 1960،ص11.
2 - مجلة المجاهد، على هامش مشروع قسنطينة،رجال المال يرفضون ،ج3،ع48،يوم الاثنين 10 أوت 1959،ص.05
3- مجلة المجاهد، على هامش مشروع قسنطينة،رئة لاتتنفس ،ج3،ع09،يوم الاثنين 10 أوت 1960،ص09.
4- عمار قليل:ملحمةالجزائر: ج2، ط1: دار هومة ،الجزائر ،1991،ص142.
5- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2007 ص207..

ذلك بالفعل مابين 248 ألف و250 ألف هكتار، وتم تعيين لجنة تأخذ هذه الأراضي ومن ثمة بيعها للجزائريين بأثمان كما ذكرنا سابقا، وقد جمعت هذه اللجنة حوالي 100 هكتار[1] إلا أن هاته الأراضي تقع أغلبها في منطقة الأراضي الحربية بالريف الجزائري والذي يعد معقلا للثوار بالإضافة إلى أن ما يقارب المليوني جزائري طردوا من

- قراهم ومدا شرهم واجبروا على إقامة بالمحتشدات وبالتالي توزيع الأراضي وفق ما قرر في المشروع يعني إعادة هؤلاء من جديد إلى مساكنهم [2].

مما أدى نزول مستوى الزراعة بحيث قدم الخليفة الجنيدي يفي كتابة حوار حول الثوار إحصائيات تبين مدى ضعف المجال الزراعي سنة 1959، إن الصادرات الجزائرية في ذلك الحين كانت حوالي 156 مليار بينما واردات الجزائري ذلك الحين كانت حوالي 500مليارو334 مليار كانت عجزا في الميزانية التجارية أما بالنسبة للزراعة من حيث توزيعها إذا أخذنا الدخل الإجمالي السنوي من الزراعة لدى المعمرين الفرنسيين حوالي 78 من الدخل وتبقى نسبة قليلة في أيدي الجزائريين إذ فيهم 05 من مجموع العاملين بالزراعة لهم دخل 13 من مجمل الدخل للزراعة بينما 95 من الفلاحين الجزائريين في ذلك الحين يأخذون 9 من الدخل الإجمالي للزراعة.[3]

ج- في مجال المنشآت الاجتماعية : - بناء المساكن والمدارس:

تقرر إنشاء 400.000 فرصة عمل جديدة خلال خمسة السنوات 1959-1963[4] لصالح الجزائريين بنسبة 80 ألف وظيفة كل سنة مع تخصيص عشر للوظائف والخدمات

1-خليفة لجنيدي ،المرجع السابق، ص75.

2-عمار قليل:ملحمة الجزائر : ج2، المرجع السابق،ص142.

3-خليفة لجنيدي ،المرجع السابق ،ص78.

4-سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الوطنية والثورة المسلحة تر: محمد حافظ ،د،ط، منشورات الذرى الأربعون للاستقلال، الجزائر ،2002، ص 92.

العمومية(الإدارة ، القضاء ، الجيش ، التعليم) وفي فرنسا للعنصر الجزائري المسلم [1] كما تقرر بناء 400 ألف سكن ثم بناء مجموعة من القرى الزراعية عددها حوالي ألف قرية (1000) [2] وتوسيع في إقامة المدارس [3]، خاصة إنشاء بعض مراكز التكوين المهني لإعداد أيدي عاملة مختصة تشمل في تطوير الاقتصاد الفرنسي [4]، بحيث تم توفير مقاعد دراسية للبنين والبنات. [5]

وتم إيواء ثلثي الأطفال الجزائريين ممن هم في السن الدراسية وإيوائهم في المدارس وذلك قبل انتهاء مدة 5 سنوات المقررة للبرنامج لما أزال هذا الأخير الفوارق الكبيرة بين المرتبات في فرنسا وفي الجزائر كما أخذت مراكز خاصة في الإدارات العسكرية والمدنية بفرنسا والجزائر من درجتي أوب تخصص للجزائريين والمقصود بها رتب في هذه الإدارات التي لم تكن موجود من قبل.[6]

د/في مجال الخدمات:

– إنشاء بعض المرافق الصحية كمستشفى " رجاونة" بتزي وزو الذي لم يستفد منهم سوى المستوطنين.

– تقديم بعض المؤن والمنح الشكلية للشيوخ والعجزة والمحتاجين والمكفوفين تحت غطاء المساعدات الإنسانية [7].

---

1 –ناصر الدين سعيد وني، الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ،ط2، دار عالم المعرفة الجزائر، 2009، ص 252.

2 –خليفة لجنيدي ،المرجع السابق ،ج2، ص74.

3 – محمد لحسن أرغيدي ، المرجع سابق ، ص 194.

4 – يحي بوعزيز، الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة ،المرجع السابق، ص177.

5– بشير كاشة ألفرحي، مختصر وقائع وأحداث نيل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962 د–ط،المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع والاستثمار، د ت،2007، ص 203.

6– خليفة لجنيدي، المرجع السابق، ص75.

7– يحي بوعزيز، الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة المرجع السابق،ص177.

– شق الطرق وبناء السكك الحديدية ومحاولة مضاعفة إنتاج الطاقة الكهربائية إلى غير ذلك.[1]

– منح قروض واسعة للجزائريين الموالين لفرنسا من اجل شراء وسائل العمل الثابتة وتمكينهم من الاعتناء بالمال.

– السماح بحرية التنقل للجزائريين وذلك بإلغاء رخص المرور[2] . ولقد ارتكز هذا المشروع على عاملين هما إحداث مناصب شغل مكثفة وتنشيط التنمية بمعدل مشاريع تفوق الديمغرافي.[3]

كما نجد أن الحكومة الفرنسية ركزت في مشروعها على الجانب الصناعي على حساب المجال ألفلاحي والتفسير لهذا الأمر راجع إلى:

–أن البطالة تمس 300ألف نسمة في الأرياف و200 ألف نسمة في المدن .

–إن مشروع قسنطينة لم ينص إلا على إيجاد 390 ألف شغل. بين 1959 و1963 في المدن فقط وهذا يوضح أن المشروع يقوم على تطوير المدن فقط أما الأرياف فلا تدخل في حسابه[4].

ولقد اعتمد الجنرال ديغول لتسيير وتخطيط المشروع على شخصيات وإطارات فرنسية التي كانت تعمل بمكاتب الولاية العامة بالجزائر بحيث استعان بشخصيات كان لها دور كبير وبارز في الحكومة السابقة مثل حكومة منداس فرانس ، كما لتجيء إلى مخططي " وزارة الجزائر في وضع الخطوط الأولى للمشروع في شهر مارس 1958 وانتهت الدراسات إلى

1– خليفة الجنيدي، المرجع السابق ،ص74.

2– مذكرات الرائد مصطفى موارده أم القرى ،شهادات وواثق من مسيرة الثورة في الولاية الأولى ، د.ط،دار الهدى للطباعة والتوزيع ، عين مليلة، الجزائر ،2003، ص 147.

3– نصر الين سعيد وني، المرجع السابق ،ص 252.

4– مجلة المجاهد، مشروع قسنطينة في أزمة ،ج2،العدد94، يوم الاثنين 25 نوفمبر 1961،ج4،ص8.

تحديد أفاق التنمية باستثمار مكثف قدر ب4712 مليار فرنك[1].كما اشتمل على 234 منشأة اقتصادية يتم إنجازها في ظرف سنتين ونصف ، حيث ساهمت السلطات الفرنسية برأس المال بنسبة 40 كما تساعد في دفع الأجور العاملين بالمشروع بنسبة 35 خلال 5 سنوات ، أي أن السلطات الفرنسية ساهمت في هذا المشروع منذ البداية [2].

نستنتج من محتوى هذا المشروع مدى التقصير الكبير الذي كانت الإدارة الفرنسية مسئولة عنه في إدارتها للقطر الجزائري في جميع المجالات الصناعية والفلاحية والخدماتية والاجتماعية.

مصادر تمويله:

لتجسيد المشروع قسنطينة على أزمن الواقع ، قررت الحكومة الفرنسية إنشاء مجلس أعلى لهذا المشروع يتشكل من 45 عضوا ، ولقد حدد المفوض العام للحكومة السيد ويوفر له الأوراق الرابحة للمشروع في نقاط رئيسية هي:

-الدعم الفرنسي غير المشروط الذي يبلغ قيمته السنوية 100 مليار .

- الثورة الصحراوية ، ويقصد بها البترول والغز الطبيعي.

-إرادة الجزائريين في إنتاج هذا المشروع ما دام لم يصب في مصلحتهم[3].

كذلك من خلال طبقة مزعومة من أصحاب الأموال وبرجوازية الجزائرية التي تساهم في المشروع، وهكذا يكون لدى فرنسا مجموعة الجزائريين الذين تتعاون معهم وتساعدهم أثناء تنفيذ المشروع ماديا[4].

اما الوسائل التي تستنجد من أجل تنفيذ المشروع وإنجاحه، فقد أكد الخبراء الذين وضعوه أنه يعتمد على الجهد المالي، وهي طريقة استعماله كما أن تحقيق المشروع يتطلب استثمار

1- نصر الين سعيد وني، المرجع السابق ،ص 251.

2- خليفة لجنيدي ، المرجع السابق ،ص78.

3 - رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 335.

4- عبد القادر نور ، المرجع سابق ، ص 82-83.

عمومي وفاصل يبلغ في مجموعه 2000 مليار فرنك حيث ستنتقل وتيرة الاستثمار السنوية من 270 مليار سنة 1958 إلى 500 مليار فرنك سنة [1] 1969 .

وعلى العموم، فإن المخطط التقريبي للتمويل المالي سنة 1958 سيكون على النحو الأتي:

-مساهمة الوطن الأم 270 مليار فرنك وهي مساهمة تنجسم على نتائج عمل لجنة ماسيرول التي أوصلت بأن يقدم المتر بول دعما ماليا متزايد للجزائر ليبلغ سنة 1962، 150 مليار فرنك .

- الجهد الخامس بميزانية الجزائر: القروض المحلية للخزينة الجزائرية الجماعات الجزائرية 270مليار فرنك، وهو أمر يتوقف على جهد ضريبي مطلوب بذله من دافعي الضرائب الجزائريين لتحقيق مبدأ المساهمة الفعالة للجزائر في التنمية الخاصة بها.

- المؤسسات نصف العمومية :100 مليار فرنك ، يتم توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى المتخصصة وهي الصندوق الوطني للقرض ألفلاحي صندوق الودائع ، القرض الوطني ، القرض العقاري لفرنسا.

* أما الاستثمارات الخاصة التي قدرت بـ: 900 مليار فقد تم حسابها من خلال الموازنة بين القيمة الإجمالية للمدخرات الخاصة[2].

1- رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 339.

2- رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص 339-340.

المبحث الثالث: أهداف مشروع قسنطينة 03 أكتوبر1958

1/ المعلنة:

عندما أعلن ديغول عن مشروع قسنطينة أبرز فيه الأهداف المعلنة لهذا المشروع والمتمثلة في :

الهدف إلى تغيير سياسة فرنسا الاستعمارية التي كانت تطبق على الشعب الجزائري سنوات الاحتلال ، وأن المشروع الإسلامي يخدم الجزائريين بدرجة أولى[1].

وهذا ما أعلن عنه في خطابه.... إدخال تغيير عميق على مبدأ البلاد الحيوي والشجاع والمتألم في الوقت نفسه [2] من خلال تلبية حاجيات السكان خاصة في مجال توفير السكن والتعليم والتقليل من مطالب السياسية للجماهير[3].

-ضمان زيادة الدخل الوطني بنسبة 7.5%.

-تطوير الجزائر ساعيا للقضاء على التخلف الذي أصاب الشعب لعدة قرون وحتى تصبح ، الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر[4]، وذلك عن طريق إشراك الجزائريين في المشروع للقضاء نهائيا على البطالة الموجودة بكثرة لدى الشعب الجزائري[5] .

1- محمد ودوع ، الدعم الليبي للثور الجزائرية ،د،ط مؤسسة كوشي دار للنشر والتوزيع ،د،ب، 2008،ص 131-132.

2 - محمد ألميلي، مواقف جزائرية ،ط1،دار البحث قسنطينة؟،الجزائر ،1984،ص180.

3- mahfoud kaddach ,algeriepermnite et resistances,place central ben aknoun , 1830-1962 ,2002,p193.

4 - مجلة المجاهد ، المصدر السابق ، ج4،ص 08.

5- خليفة لجنيدي ، المصدر السابق ، ج2،ص 82.

– القضاء تدريجيا على الفرق في المستوى المعيشي بين الجزائريين والفرنسيين وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين[1]وهذا يتحقق بإزالة الفروق الكبيرة بين المرتبات في فرنسا وفي الجزائر وإحداث أيضا مراكز في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا والجزائر من درجتي أ وب تخصص للجزائريين[2].

–يهدف هذا المشروع أن يقيم في الجزائر صناعة مكملة للصناعة الفرنسية ومتعلقة بها

كل التعلق بل بول **دبلوفريي** صرح بذلك في قوله :{إنني أعتبر تصنيع الجزائر لنوع من المركزية المتر وبولية ، كما قال : إن الصناعات المعدنية في بون Bone يجب أن تدرس على صورة أوتارسية (لوحدها) ولكن في إطار الصناعة الفرنسية}[3].

ب– الأهداف الخفية :

وهي الأهداف التي لم يعلن عنها ديغول، إنما هي الأهداف الحقيقية لمشروعه وأبرزها:

–محاولة امتصاص الثورة والقضاء عليها عن طريق إدماج الجزائريين في المشروع والقضاء نهائيا على فكرة البطالة الموجودة وانضمام البطالين إلى جيش التحرير بحيث اعتقد ديغول أن مشكلة الجزائريين عندما قاموا بهذه الثورة كانت أساسها اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى ولذا فإن المشروع الإصلاح هذا سيكون بمثابة الضربة القاضية التي ستلحق بالثورة والثوار.[4]

1 مجلة المجاهد، المصدر السابق، ص 08.

2 خليفة لجنيدي، المصدر السابق، ص 75.

3 سليمان الشيخ ، المصدر السابق، ص 93.

4 عبد القادر خليفي، محطات تاريخ الجزائر المجاهدة 1830–1962 ،د،ط ديوان المطبوعات الجامعية ،2010،ص 143.

– كما يهدف إلى خلق طبقة برجوازية[1] تسمي تسمى بالثورة الثالثة والتي تنتمي إلى المدرسة الفرنسية لإيجاد نوع من المساعدات للجزائر ، ولبقاء فرنسا في الجزائر ففي حالة ما إذا أعطت فرنسا الاستقلال للجزائر مثل الاستقلال الذي قدم في إطار ما يسمى بالدراسة التي شكلها الأفارقة (ما يسمى بالإتحاد الفرنسي) ستتدخل فرنسا في هذا الإطار لأنه سيكون لديها مجموعة من الجزائريين تتعاون معهم بحيث تساعدهم في تنفيذ المشروع ماديا، كما أعطت لهم مناصب شغل مثلت نسبة 10%[2] ليكون لهذا المجموعة قوة سياسية تنافس جبهة التحرير الوطني وتستخدم ضدها وهذه النية تبرزها وتؤكدها التعليمات التي أصدرت بعد ذلك بتاريخ 14 أكتوبر 1958 بشأن الانتخابات التي كانت في طور الإعداد والتي جاءت في قول ديغول : إن المصلحة العليا لبلاد تحتم أن تتم الاستشارة في ظروف الحرية ، وأن تظهر قوائم انتخابية تمثل كل الاتجاهات– كل الاتجاهات يجب أن تكون في استطاعة كل الآراء أن تعبر عن رأيها وأن تساهم في الحملة الانتخابية مهما كانت برامجها بما فيها التي تتعلق بنظام الجزائر ومصيرها السياسي، ولا يستبعد من ذلك إلا العناصر التي تساهم في العمل الإرهابي ، وتقع تبعا لذلك تحت طائلة التتبع الجنائي ، وكذا قوله: إن الهدف المراد تحقيقه يتمثل في السعي إلى أن تبرز بكل حرية نخبة سياسية جزائرية.[3]

– ربط اقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وإشراك العالم الأوروبي في استعمار الجزائر ، خاصة عندما نرى تدخل مجموعة من الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط منها : الشركات انجليزية وأمريكية وايطالية وخلق تعاون مع البنوك الأجنبية التي كانت تساهم برؤوس الأموال في استخراج الحديد في الجزائر مثل حديد "ونزه : وكذلك ما يتعلق بالفوسفات[4].

1. عبد القادر يحياوي وأمين العربي ، تاريخ العالم المعاصر،دط، الديوان للمطبوعات المدرسية، الجزائر، ص 331.
2. خليفة لجنيدي ، المصدر السابق ، ج2،ص 75.
3. محمد ألميلي ، المصدر السابق ، ص 181–182.
4. خليفة لجنيدي ، المصدر السابق ، ج2،ص 83.

-كما يهدف ديغول من وراء المشروع إرضاء العناصر

الفرنسية المعتدلة بذكر كلمة الإدماج ، كما يريد كسب الجيش بالتركيز على الأهداف السياسية للمشروع التي تستلزم على جبهة التحرير الوطني لقوة سياسية[1]

1 محمد ألميلي ، المصدر السابق ، ص 181.

المبحث الرابع: نتائجه

- لقد كانت الفترة الأكثر حماسا من جانب الجنرال ديغول وحاشيته لتنفيذ المخطط في سنة 1958، فمعظم ما أنجز في هذه الفترة أو كان قد انطلق أثناءها ومن الثابت أن نصيب مخطط قسنطينة من الانجاز كان أكثر من نصيب كل المشاريع التي أتى بها ديغول: ونورد مايلي أهم إنجازاته: في مجال التربية التعليم والترفية: نثبت أرقام برنار تريكو عن عدد التلاميذ المسلمين في الدخول السنوي 1958-1959:

1958: في الثانوية 7000 أما في ابتدائي 432000 أما في جامعة الجزائر 421.

1959: في الثانوية 9000 أما في الابتدائي 473000 ، أما في جامعة الجزائر612 يضاف إلى هذه الزيادة حوالي 600000 طفل في المدارس و 25000 شاب في مراكز التوجيه والتكوين التي فتحها الجيش في الأرياف ، وارتفع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي 15 مركزا في 1957 إلى حوالي 60 مركزا في 1959[1]، كما تم إنشاء مدارس للتعليم في إطار المشروع إذ تم انجاز مدارس من نوع البناء الجاهز (عرف عند بعض السكان باسم المدارس الكرتون في كل من مدينة عين وسارة والجلفة والاغواط على سبيل المثال مدرسة " القرابة " ومدرسة " حي قناني " التي كانت تعرف بمدرسة الكرتون) بالإضافة لإنشاء بعض مراكز التكوين المهني لإعداد أيدي عاملة متخصصة تستغل في تطوير وترقية الاقتصاد الفرنسي على سبيل المثال مدرسة التكوين المهني بالجلفة والاغواط[2].

1 - صالح بالحاج ،المرجع السابق ، ص 120.

2 - سالم جرد ، دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى 1956-1962 ، مذكرة ماجستير،تخصص تاريخ معاصر ، قسم العلوم الإنسانية ،جامعة الجزائر ، 2008-2009، ص 120.

-إنشاء الملاهي وتفعيل دورها ، وإنشاء مراكز دعاية ونوادي ذات طابع ترخيص اجتماعي في كل أحياء المدن لاستقطاب المواطنين وخصوصا الشباب لإفسادها والحيلولة دون انضمامه إلى الثورة. [1]

في مجال التصنيع والتشغيل: شهدت هذه الفترة انطلاق الأشغال في مركب الحديد والصلب بعنابه ، ولقد أنشأت الشركة الصناعية للحديد والصلب في شهر جويلية 1959، وفي شهر جويلية 1959، وفي شهر أوت 1959[2] انتهت أشغال وضع الأنبوب المخصص لنقل البترول من حاسي مسعود إلى بجابة ، وذلك الوقت كان أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو قيد الدراسة وكانت الأشغال فيه على وشك الانطلاق ، كما أن السلطات الفرنسية المختصة خلال الفترة الممتدة مابين 01 أكتوبر 1958، و30 أكتوبر 1959 ملفات طلبات الاعتماد من 25 مؤسسة أبت رغبتها في الاستثمار في الجزائر، فوافقت على المفوضية العامة مبدئيا على 192 طلب ، منها 49 طلب مما يخلق فروع في الجزائر لمؤسسات عاملة في فرنسا واعتمدت بشكل نهائي على 132 طلب من بينها، بقيمة استثمارية قدرها 31 مليار فرنك فرنسي يمكن أن تؤدي إلى خلق 11150منصب شغل مباشر[3].

في المجال ألفلاحي :

في هذا الميدان تم استصلاح الأراضي وبناء السدود الصغيرة وسقي الأراضي كما انتقلتا لأشغال المتعلقة بحماية التربة من الانجراف[4].

1- يحي بوعزيز، مرجع السابق، ص176.

2 – رمضان بورغدة، المرجع السابق ، ص 343.

3 – نفسه، ص 342.

4 – صالح بالحاج، المرجع السابق ، ص 128.

وهنا تجدر بنا الإشارة أن ما تحقق من المشروع كان يتم وسط **محيط معاد أنعكس** على نحو خاص في فشل القسم ألفلاحي من المشروع[1] ، حيث تقرر توزيع أراضي على الفلاحين لتحسين أوضاعهم إلا أن معظمها كان يقع في الريف الجزائري حيث ترتكز الثورة وكانت تحت سيطرة جيش التحرير الوطني[2].

في مجال السكن :

أعلن عن بناء 11000 وحدة سكنية حضرية خلال السبعة الأشهر الأولى من سنة 1959 مقابل 18000 وحدة طوال سنة 1959 وأشار إلى إقرار مباشرة الأشغال لإنجاز 45000 وحدة سكنية جديدة ، يمكن أن توفر السكن لـ 70000 شخص[3].

في المجال الإداري: أكد البيان الصحفي في تلك الفترة أن دور الجيش في المجال الإداري جدا مهم للغاية ، لأن الشعب المتخصصة البالغة عددها 700 شعبة ، تمثل بنية تحتية إدارية قريبة جدا من السكان ، ومع ذلك فإن الإدارة المدنية قد تعزز دورها حيث تضم 46000 موظف ، مما يمثل نمو معتبرا في عدد الموظفين في كل مراتب السلم الإداري انتقلت من 18% سنة 1954 إلى 22% سنة 1959. [4]

في مجال التوظيف:

لقد تم إدماج 16 ألف عون في التوظيف العمومي ، كما تم إدماج 37 موظف في الأسلاك الكبرى.

---

1 – محمد عباس، المرجع السابق ، ص 645.

2– عمار قليل:ملحمةالجزائر: ج2، المرجع السابق، ص142.

3– رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 344.

4– محمد عباس، المرجع السابق، ص 645.

إن مشروع قسنطينة فيما إذا ما تم تطبيقه بأكمله سيكون من نتائجه أن تتطور المنطقة الصناعية على حساب بقية البلاد ، وأن يتدهور الإنتاج الذي يهم المستهلكين الجزائريين وأن تتفكك أجزاء الاقتصاد الوطني[1].

وبمناسبة زيارة الوزير الأول الفرنسي ميشال دولوفريه لجزائريين 3 و4 أكتوبر 1960 قدم السيد **دولوفريه عرضا** حول حيلة المشروع جاء فيه أن عدد الأطفال المتدرسين في التعليم الابتدائي بلغ مليون سنة 1000 قرية من خلال استلام أكثر من 40000 سكن ريفي، كما تم اعتماد 400 مؤسسة في المجال الصناعي وارتفع الإنتاج الصناعي في ظرف سنة بنسبة 10 %، كما تم استثمار 100 مليار فرنك قديم خلال سنتين مع توقع استثمار 400 مليار فرنك خلال سنة 1961م ، تساهم الدولة بنسبة 45% من هذا المبلغ. [2]

لكن أصبح واضحا فيما بعد أن المشروع قد لقي صعوبات غير متوقعة في السعي لتحقيقه وذلك لاعتبارات عدة منها:

-**الاعتبار الاجتماعي:** ويتمثل في أن البرنامج كان خاليا أكثر من اللازم، لأنه كان يرمي إلى تحويل سريع من نمط حياة تقليدية إلى نظام تعاوني، وما يحمله هذا الأخير من تناقضات جوهرية مع الحياة التقليدية البسيطة.

-**الاعتبار السياسي:** يتعلق الأمر بالدور الذي ادع الجناح السياسي للجيش الوطني ودعوته إلى مقاطعة البرنامج ،أضف إلى ذلك أن المشروع نفذه الجيش الفرنسي ولذلك أرتاب منه الخليع وعدوه حربا نفسية ضد الثورة التحريرية.

- **الاعتبار الاقتصادي** : النقص الكبير في المواد الغذائية ، يضاف إلى ذلك عمليات فرض الرقابة والتوقيف بالجملة لمنع أداء أي

1- مجلة المجاهد، المصدر السابق،ج4،ص 09.

2 - رمضان بورغدة ، المصدر السابق ،ص 342.

نشاط له علاقة بالفلاحة ، كل ذلك ساعد على تعميق الهوة بين المعمرين والمجمعين الذين عاشوا البطالة والإعانة العمومية ، مجتمعين على حواشي الطرق في انتظار حصة التوزيع الغذائية. [1]

-عموما لم يبلغ مشروع قسنطينة رغما ما حققه من انجازات الهدف الذي أسند إليه ، ولم يحقق المشروع الإصلاحات الواردة في المخطط النتائج الموجودة لهذا فشل وذلك لعد أسباب لعل أهمها:

إن الشركات التي ساهمت برؤوس الأموال والتي ساهمت كذلك في تنفيذ المخطط قد بدأت تتخلى عن المشروع، بحجة أن مجموعات البنوك المشاركة لم تدفع أقساطها بالنسبة لرأس المال المشروع المقرر في بداية الأمر بأن يخصص 80 مليار غير أن المبلغ التي دخلت إلى الصندوق من القيمة المخصصة لهذا المشروع لم تتجاوز 14 مليار أدى في 1960 بالسلطة المشرفة على الجانب الاقتصادي أن تغير المدير الذي كان يشرف على تلك المؤسسة.

بالإضافة إلى أن سبب الفشل يعود إلى عاملين : العامل المتعلق بالتمويل أي الخوف الذي جعل المساهمين في المشروع لا يدفعون أقساطهم.

أما العامل الثاني المتعلق بالصناعة الكيميائية ، وهي مدرجة ضمن الصناعة الثقيلة ، لم تتوفر رؤوس الأموال في الصندوق لبداية المشروع ، فمحاولات الأولى كل كانت من طرف الدولة ، ولكن رؤوس الأموال المساهمة في تمويل المشروع لم تدفع أقساطها ولهذا بقي المشروع معلقا. [2]

1- عثمان فكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيو تاريخية مجلة جامعة دمشق، م 29، ع 3،4، 2013، ص 608،607

2- عبد القدر نور ، المرجع سابق، ص 100،99

الفصل الثالث:
سياسة الثورة الجزائرية
في مواجهة
مشروع قسنطينة

المبحث الأول: سياسة الثورة الجزائرية في المجال العسكري

أ- دوافع نقل الثورة إلى التراب الفرنسي:

رد الفعل على عدم المبالاة التي كان يعيشها الشعب الفرنسي كله تجاه ما كان يجري في الجزائر وهذا الذي جاء صراحة في تعليق الجريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني في عددها رقم 28 سنة 1958، فقد جاء فيها أن الشعب الفرنسي لم تؤثر ولم يحدد موقفه وتهديدات ضباط فرنسا في الجزائر وهو يتابع بسلبية تدعيمه بطريقة أو أخرى نظاما عسكريا غاشما وعليه فإن جبهة التحرير الوطني ستنقل النشاطات والعمليات التي تقوم بها في بلادنا إلى التراب الفرنسي[1].

كما أن الاقتصاد الفرنسي المتمركز في فرنسا بقي بعيدا عن الثورة كان لابد أن يخرب ويدمر لأنه اقتصاد استعماري ساهم في تقوية الجانب العسكري[2].

- الرد على التصعيد العسكري الذي رافق مجيء ديغول إلى الحكم.

- ولقد أردت الثورة التحريرية بهذه الأعمال الفدائية أن تعطي الدليل للسلطات الاستعمارية على أنها قادرة على نقل المعركة المسلحة إلى أرض فرنسا نفسها ونشر الخوف والذعر حتى في قلب باريس نفسه لتبين وتوضح للشعب الفرنسي نوع الرعب والقمع والاضطهاد والقتل والتشريد الذي يتعرض له الشعب الجزائري منذ 1954 من طرف جيش الاستعمار الفرنسي[3].

ب-نقل الثورة إلى التراب الوطني:

رأت جبهة التحرير الوطني أن توسع نشاطها في فرنسا فعملت على تنظيم الجزائريين هناك بإحداث خلايا جديدة وارتفع عدد المناضلين بداخلها، كما نقل النضال الجزائري بعد

1 جريدة المجاهد، العدد 28، الصادرة سنة 958، ص24.

2 الخليفة الجنيدي ، حوار حول الثورة، المرجع السابق، ص194.

3 يحي بوعزيز، الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص194.

الهزائم التي ألحقت بفرنسا في الجزائر إلى التراب الفرنسي بحيث أصبحت فرنسا مهددة بعقر دارها[1].

وهذا بواسطة تشكيل فيدرالية فرنسا التابعة لجبهة التحرير في الجزائر[2]، كما يحكى لنا هارون أن عمر بوداد، قدم إلى فرنسا ومعه تعليمات خصوصا تلك المتعلقة بخلق جو من انعدام الأمن في فرنسا نفسه بمجرد ما تسمح الظروف وكان الهدف من ذلك إجبار الحكومة الفرنسية على أن تبقي فيها أكبر من قواتها وهو ما يحقق من الة الحرب على جيش التحرير الوطني في الجزائر.

وقد انتقلت تلك العمليات في الليلة الفاصلة بين 24 و25 أوت 1958 تحت إسم عملية العواصف في هذه الليلة عينت المجموعات التي ستقوم بتنفيذ العمليات وحدد لكل مجموعة والتي تتألف من ثلاث أفراد، هدف معين، مثلا الأهداف في موري، إيلان الميناء، وسان لوي ولباريس في الوسط فينري وفاستان وأولى لنا بضواحي باريس، لهافرودوان في الشمال الغربي[3].

تمت هذه العمليات بنجاح الأمر الذي جعل المنظمة الخاصة بجبهة التحرير الوطني تواصل أعمالها الفدائية في كل نواحي فرنسا، مع تطور الأسلوب التكتيك.

حيث استهدفت العمليات التي جاءت بعد ذلك محافظات الشرطة والبواخر المتجهة للجزائر.

– وكانت المنظمة الخاصة تشتمل حتى أفريل 1958 على أبعد مناطق باريس وسط وفيها أحمد عمراني، ومحمد بن صدوق ومع مناضلين آخرين مكلفين بالعمل المسلح ضد بعض الشخصيات السياسية وهذا الفوج الذي نفذ حكم القتل يوم 27 مايو 1957 في ملعب

1 – محمد لحسن أزغيدي ، المرجع السابق، ص239.

2 –علي هارون، الولاية السابقة حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954–1962 تر: صادق عماري ومصطفى ماضي، ط2، دار القصبة الجزائر، ص111.

3 –الخليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج2، المرجع السابق، ص180.

كولومب في حق علي شكال الذي كان بجانب روني كونتي رئيس الجمهورية الفرنسية وحددت المنطقة الثانية بباريس ونطاقها وأما منطقة الوسط التي كان مسئولها عمر حرايق وتضم ليون وسان إتيان وكذلك منطقة مرسيليا التي يشرف عليها حسين بن دالي[1].

– وبعد مدة وجيزة من التربص كان فوج ثان على أهبة الاستعداد للالتحاق بمعسكر التدريب وألتحق بالمغرب عن طريق ألمانيا،إذ أصبحت جبهة التحرير الوطني عاملة على هذه الحدود كما أنشئت شبكة مكلفة بجمع المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية مؤلفة من رجال سياسيين مثل عبد الرحمان فارسي*.

كما تم تشكيل خلية لجبهة التحرير الوطني في غاية السرية من رجال الشرطة الجزائريين العاملين ضمن الشرطة القضائية الفرنسية، وكانت لها فائدة عظيمة إذ أتاحت للفدراليين الحصول على قائمة أعوان الشرطة الفرنسية المكلفين بمواجهة جبهة التحرير الوطني وعلى بطاقاتهم المعلوماتية الكاملة مع عناوينهم وصورهم وكذلك ملاحظات حول سلوكهم نحو المناضلين الموقفين[2].

إن اللجنة الفيدرالية الموسعة تعتقد أن جبهة التحرير الوطني توصلت إلى إقامة منظمة سياسية وإدارية وعسكرية فوق التراب الفرنسي بحيث يمكنها ألان التفكير في الانتقال إلى شكل أعلى من المعركة، وذكر بوداود أنه جاء مكلف بمهمة محددة تشمل إلى جانب التعليمات الأخيرة التي أعطاها عبأن رمضان باسم لجنة التنسيق والتنفيذ تعليمات تخص فتح جبهة ثانية في فرنسا في الوقت المناسب والهدف هو توسيع ميدان المعركة وإجبار الحكومة الفرنسية على زيادة النفقات العسكرية والميزانية الموجهة لقمع ضد تأييد الأوساط الشعبية على سياستها وتثبيت قواتها مما يحقق العبء على المقاومة في الجزائر.

1– علي هارون، المصدر السابق، ص113.

* عبد الرحمان فارس، ولد في 30 جانفي 9 استقر سنة 958 بفرنسا، له دور في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، عين على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة(مارس– سبتمبر1962 للمزد أنظر عبد الرحمن الفارسي، الحقيقة المرة ، ص3.

2–علي هارون، المصدر السابق، ص 23.

– وقع دوي كبير في سماء صافية وأكتشف الشعب الفرنسي صبيحة 26 أوت عن طريق الصحافة بأن الحرب التي اعتاد عليها في الجزائر تجاوزت البحر الأبيض المتوسط وقد تم هجوم على محافظات الشرطة ومراكز البوليس، والثكنات وخربت خطوط السكك الحديدية وقتل رجال الشرطة واشتعلت النار في مصانع لتكرير البترول وأخليت أحياء بكاملها من السكان[1].

أحرقت مصانع السيارات ودمرت مخازن الأسلحة والذخائر الحربية، فمن مستودعات البترول التي نسفوها مستودع موريبان في ضاحية مرسيليا الذي التهمت النيران فيه 12 خزانا للبترول تحوي 14 مليون لتر من النفط المكرر وحوالي 29 مليون لتر خام[2].

– ومستودع بور لاتوفيل بجهة ناريون، ومستودع فرونتيان بجهة مونبيليو، مستودع فرا فنشون بجهة لوها فر، ومستودع أفري، ومستودع تولوز التي كانت النيران فيه تشاهد على بعد 25كلم.

وما يجب الإشارة إليه هو أن الحرب في فرنسا كانت صعبة بالنسبة للجزائريين لأن الفدائي الذي يعيش في أرض ليست أرضه، وفي مجتمع ليس مجتمعه يصعب عليه القيام بمهامه كما ينبغي ولهذا يتعرض إلى عمليات خطرة هذا ما يبين أن الفدائي الذي يقوم بعملية في فرنسا أنه مضحي 100% لأنه قد ينجح أثناء قيامه بالعملية أو يخفق في أكثر الأحيان[3].

– إذن من الواضح أن ظروف الحرب في فرنسا تختلف اختلافا كبيرا عن ظروف الحرب في الجزائر، ولكن مع ذلك تعتبر امتدادا لها.

ل الجانب التنظيمي:

1– علي هارون، المصدر السابق، ص7.

2– يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2،ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص191–192.

3 – خليفة الجنيدي، المرجع السابق، ص ص 184–185.

قسمت فرنسا إلى ولايات وكل ولاية إلى عملات وكل عمالة إلى مناطق وكل منطقة للنواحي وكل ناحية إلى مقاطعات وكل مقاطعة إلى أقسام تكون أفواج وهذه الأفواج تنقسم إلى خلايا بالنسبة لهذا التنظيم من الناحية الجغرافية والعددية فيه.

كذلك تنظيم أخر على أساس الاقتصاد والسياسة وهناك تنظيم متعلق بالطلبة الدارسين في فرنسا وكذلك تنظيم خاص بالفدائيين

ج- تصغير الوحدات العسكرية:

استطاعت الثورة أن تفشل جميع الخطط الاستعمارية بفضل تخطيطها لتنظيم وتطوير جيش التحرير الذي رسم في مؤتمر الصومام، ونتيجة لذلك زادت فاعلية جيش التحرير الوطني بالانتصار على الحصار الذي فرضه جيش الاحتلال[1].

ذلك أنه وبعد انعقاد مؤتمر الصومام الذي أصبح منظما بحيث يتكون من فيالق وهذه الفيالق تتكون من ثلاث كتائب والكتيبة من ثلاث فرق والفرقة من ثلاث أفواج والفوج يتألف من عشرة رجال منهم عريف وجنديان أولان[2]

وبعد أن تنظم جيش التحرير إلى وحدات قتالية صغيرة (كمندوس)* ، لضرب العدو في أي مكان، أنبعت سياسة الكر والفر وهذا الرد على برنامج شال، إذ تم توزيع وتقسيم كتائب جيش التحرير الوطني إلى وحدات صغيرة وتكوين أفواج كومندو في كل ناحية وتم إفراغ بعض الجهات من وحدات المجاهدين الخالية من هذه القوات هذا ما جعل قوات العدو تواجه صعوبات كبيرة في ميدان القتال[3].

وبالنظر إلى الحالة التي كانت عليها كتائب جيش التحرير الوطني قبل تصغيرها نلاحظ أنها كانت تبتعد عن المناطق السهلة لأنه يسهل على العدو اكتشافها نظرا لكبر

1 – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص237

2 – نفسه، ص235

* الكومندوس، هي فرقة تتكون من رجال أقوياء لا يتجاوز عددهم 10أو 11.

3 عمار ملاح، من مذكرات ووظائف الرائد عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية لأوراس الناحية الثالثة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص65.

حجمها وما تترك من أثار[1]، ولهذا كانت غالبا ما تعيش في الجبال، وعند السكان القاطنين بقرى الجبال لأن الأرياف القريبة من المدن فلم تدخلها الوحدات الكبيرة وهذا ما يبين أنها من قبل كانت يصعب عليها التموين، وعندما أصبحت وحدات صغيرة يسهل عليها الاختفاء عن أنظار العدو[2].

– ويوضح جيش التحرير هذا المخطط التنظيمي في توزيع تشكيلاته العسكرية، إذ أصبح يتكون من جماعات صغيرة وسريعة التنقل والحركة تضرب وتنسحب دون أن تترك المجال لقوات العدو بالرد والمواجهة[3].

ورغم المخططات والدهاء والحصار المضروب على جيش التحرير من جميع النواحي قد حول جيش التحرير من الهزائم لنصر ويشهد الفرنسيين بذلك بأنفسهم وهذا ما يعرف به الجنرال ديغول أيضا حينما قال "....لأن القتال حتما كان شديد الخطر، وأحيانا منهكا،

وغالبا مخيبا الآمال، إذ كان يتألف من أوكار وكمائن" وذكر الجنرال ديغول هذه الخطورة في القتال بعدما استعرض كل الإمكانيات المادية والبشرية التي كان الجيش الفرنسي يتمتع بها"[4].

– وإذا كانت المعركة تجري فوق أرض واحدة وبالوسائل مختلفة، فإن طبيعة الفرد المقاتل هي التي تحسم الموقف في الأخير وتحدد النصر وتحدد أيضا الهزيمة لكن هذا التعامل اليومي مع العدو المتطور في العدد والعدة شرس في الإيديولوجي.

متخصص في أساليب القتل الجماعي والمناورة لم يكن دون متاعب في تلك المراحل

1 خليفة الجنيدي، المرجع السابق، ص54.

2 خليفة لجنيدي ، المرجع السابق، ص37.

3 لخضر بورقعة، مذكرات الرائد السي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص81.

4 شارل ديغول، المصدر السابق، ص 85.

التي يعرفها إلا من عاناها، واحترق بنارها([1]).

وكان الهدف من تصغير الوحدات العسكرية هو سرعة التنقل وخاصة أن العدو كان يستعمل الطائرات في المراقبة وبالتالي عندما يكون عدد أفراد الجيش قليل سهل الاختفاء بعكس عندما يكون كثير العدد وهناك هدف اخر وهو لتسهيل الفرار بعد المعارك والكمائن حسب ما يريد وفي الوقت الذي يريد أيضا ثم ينسحب ويختفي، هذا ما جعل الجيش الفرنسي يقتدي بجيش التحرير في هذا الأسلوب لكن بدون جدوى.

– ورغم أن الجيش الفرنسي كان في أوج قوته في سنة 1959 و1960م وذلك في إطار مخطط شال لكن هذا لم يمنع من مواصلة جيش التحرير الوطني لتحركاته على شكل جماعات من الكومندو الصغيرة غالبا وأحيانا تتدخل فرقة أو كتيبة من كتائبه وهذا ما يثبت القدرة المنوراتية لجيش التحرير الوطني بصفة عامة في توزيع كتائبه تم تجميعها من جديد، وذلك بحسب الوضع على مستوى المناطق[2].

– ولكي لا يكتشف الجيش من طرف الاستعمار الفرنسي عن طريق الطائرات فإنه ينزل للقيام بعمليات ووضع الكمائن اعتماد على تكتيك الحرب هذا قبل تصغير الوحدات العسكرية ولكن بعد ذلك أصبح من السهل عليه التنقل والاختفاء ومباغتة العدو في ضربات خاطفة[3].

1 لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 38.

2– صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 486

3– خليفة لجنيدي ، حوار حول الثورة ، ج2، المرجع السابق، ص57.

المبحث الثاني: سياسة الثورة الجزائرية في المجال السياسي

أ-التأييد الدولي للقضية الجزائرية (المعركة الدبلوماسية).

لقد جاء النضال الدبلوماسي والسياسي موازيا للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، والعمل الدبلوماسي كان رد فعل طبيعي من طرف جبهة التحرير الوطني على اعتباره الوجه الثاني لمعادلة الجزائرية.

أرادت قيادة الثورة بعد تفجير الكفاح المسلح إلى تدويل القضية الجزائرية ولعل إقدام قيادة الثورة على المشاركة في أول محفل دولي في مؤتمر باندونغ 1955 مسجلة بذلك أول انتصار حققته دبلوماسية الجبهة، وسرعان ما توج سلسلة من الانتصارات تكبدت خلالها الدبلوماسية الفرنسية بقيادة الجنرال شارل ديغول فشلا ذريعا[1].

- وعند ظهور القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ بحضور أيت أحمد ومحمد يزيد دفاعا هناك عن المشكلة الجزائرية، وقرر كريم بالقاسم من خلال ذلك تركيز الجهود الدبلوماسية في اتجاهات ثلاث: البلدان والبلدان العربية وهيئة الأمم المتحدة[2].

- من خلال العديد من الحركات والمنظمات الإقليمية، وأيضا إلى الدور الذي قام به بعض الزعماء العرب والأسيويين، والتي كانت لهم مواقف هامة من خلال حركة عدم الانحياز* لصالح القضية الجزائرية[3].

1- عمر بوضوية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 958962، دار الحكمة، الجزائر 2009، ص177.

2 - صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 433-435.

* **حركة عدم الانحياز**: هي حركة سياسية تأسست سنة 96 من طرف الدول المستقلة حديثا.

3- محمد بالقاسم: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 950962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية، د ت، ص300.

ب-التأييد الدولي للقضية الجزائرية من خلال حركة عدم الانحياز:

أصدر أقطاب السلام الثالث، جمال عبد الناصر* وجوزيف تيتو** وجواهر لال نهرو***، بيانا ثلاثيا مشرعا بشأن موقفهم من القضية الجزائرية وتعتبر في رأيهم بالغة الأهمية ويرون من واجبهم التعبير عن عطفهم التام على رغبة الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال[1].

وكانت مظاهره هذا الدعم تتجلى في:

مؤتمر بلغراد سبتمبر 1961: المؤشر الأول للدول المنحازة ببلغراد سنة 1961 وأعطت فيه كتلة الأفروأسياوية بزعامة أقطاب السلام الثالث، دفاعا عن القضية الجزائرية، فكانت فرصة لجبهة التحرير الوطني التي أرسلت وفدا عنها لتوسيع نشاطها الدبلوماسي، والتعريف بقضيتها وكشف الدسائس الفرنسية ضدها.

- لقد خرج المؤتمر بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأعلن أيضا معارضة التجارب النووية، وأيد المؤتمر في قراراته وحدة التراب الوطني الجزائري، بما في ذلك الصحراء[2].

- وفي نفس الإطار سار الهند بحكم الدور الذي لعبه زعيما جواهر لال نهرو وفي دعمه لحركة التحرر، ومنها القضية الجزائرية من مكتبها لجبهة التحرير الوطني الموجود في مدينة نيودلهي[3].

* جمال عبد الناصر 1989-1970: أنضم إلى تنظيم الضباط الأحرار سنة 952.

**جوزيف تيتو: سياسي يوغسلافي قاد مقاومة ضد دول المحور، وأصبح رئيسا ليوغسلافيا من بين مؤسسي حركة عدم الانحياز.

*** جواهر لال نهرو: 1889-1954: رئيس سياسي هندي وكان من أبرز أقطاب حركة عدم الانحياز.

1- محمد بالقاسم: المرجع السابق، ص 308.

2- مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 954962، دار الحكمة الجزائر، 2000، ص 349.

3 - سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص151.

وتعد مصر ومن خلال رئيسها جمال عبد الناصر من أهم الدول التي دعمت الثورة الجزائرية منذ المهد، وتطورت خلال الثورة خاصة في حركة عدم الانحياز[1].

حيث تلقت دعما كبيرا من قبل جوزيف تيتو الرئيس اليوغسلافي بحيث قال في إحدى خطاباته "إن وجوه الاشتراكيين الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها[2]".

ج-دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية:

اعتبرت أول هيئة تبنت كفاح الشعب الجزائري مبكرا، كما قامت بداية من 1959 بتخفيض مبلغ 12 مليون جنيه إسترليني، كدعم سنوي للثورة الجزائرية، وفي نفس السنة استقبلت وزير الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أحمد التوفيق المدني، واعتبرته ممثلا دائما للجزائر في الجامعة العربية[3].

-كما ناقشت الجامعة العربية خلال دورتها الحادية والثلاثون في مارس 1959 طالبت الدول الأعضاء بالإحباط محاولات فرنسا الهادفة والرامية إلى تصفية ومحاصرة الجزائريين المقيمين في الدول الأجنبية[4].

كما ناقشت سنة 1959 أساليب القمع والاضطهاد الفرنسية في حق الجزائريين ووقف مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ورائها الحلف الأطلسي أعربت في مختلف اجتماعاتها عن مساندتها الدبلوماسية والعسكرية لفرنسا[5].

---

1 فتحي الذيب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة 990، ص136

2- سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 313.

3- محمد بالقاسم: المرجع السابق، ص 146-147.

4- حسن نافعة: جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، ط، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 1983ص138.

5- محمد لبجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص271

– وتابعت الجامعة العربية دعمها لحث الدول العربية قصد تسديد حصصها من الدعم المالي للثورة وتسهيل عملية الإمداد وتدريب جيش التحرير الوطني.

وفي إطار المفاوضات الفرنسية الجزائرية دعمت الجامعة العربية هذه المفاوضات على أساس تقرير المصير للشعب الجزائري وفي سنة 1961 اتفق أعضاء الجامعة العربية مع ممثلي 29 دولة أفروأسياوية في الأمم المتحدة لتقديم مذكرة للأمين العام ألأممي يطالبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وقد جاء في مذكرة رفض فرنسا الاعتراف بوحدة التراب الوطني الجزائري[1].

– وبالتالي عملت الجامعة العربية على إبراز القضية الجزائرية على المستوى الدولي للدعم المادي والمعنوي لجيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني وكشف ممارسات فرنسا ضد الشعب الجزائري خاصة في السنوات 1962،1961،1960 خلال المفاوضات [2].

–وفي اجتماع لمجلس الجامعة العربية تقرر أن تحمل فرنسا مسؤولية فشل المفاوضات وأوصت بعدة توصيات منها:

–تواصل الدول العربية مساعدتها لدعم الكفاح المسلح.

–التنويه باعتراف العديد من الدول الصديقة بالحكومة المؤقتة في مؤتمر قمة الدول غير المنحازة بلغراد[3].

دعم الدول الصديقة (اوروبا الشرقية) للقضية الجزائرية:

– سخرت يوغسلافيا ما ليدها من إمكانيات ونفوذ من أجل مساندة القضية الجزائرية

1– فتحي الذيب: المرجع السابق، ص 136

2– صالح لميش: مصر وثورة الجزائرية1954–1968، رسالة ماجستير، الإسكندرية 1988، ص147.

3– نفسه، ص150.

كمحاولة إقناع الجانب الفرنسي بضرورة استجابة من الجزائر ومنحها الاستقلال[1].

ولم يبخل الشعب اليوغسلافي في تأييده للثورة الجزائرية على رأسهم المارشال ميهتو وهذا من خلال خبراتهم الكبيرة في الثورة التي تشبه إلى حد كبير الثورة الجزائرية[2].

– بالإضافة إلى الدعم المادي فإن يوغسلافيا لم تتوانى في تقديم الدعم على المستويات السياسية والدبلوماسية[3].

– هنا نسجل ما قدمه الوفد اليوغسلافي أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي هذا الصدد قال: "إن الحكومة الجزائرية المؤقتة تبحث عن حل لمشكلتها عن طريق استفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وهذا ما يتصل بناء يستحيل إلا أن توافق عليه وتدعمه كل الدعم"[4].

1 مريم الصغير: المرجع السابق، ص131.

2 جريدة المجاهد: العدد 23، الصادرة بتاريخ مايو 1958، ص2.

3 مريم الصغير: المرجع السابق، ص 332.

4 بين الجزائر ويوغسلافيا كفاح مشترك ونضال مستمر: جريدة المجاهد 24 أفريل 1961، ص09.

المبحث الثالث: تفعيل الجبهة الاجتماعية.

– كان موقف جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري من مشروع قسنطينة من خلال المظاهرات السلمية التي شاهدتها الجزائر في ديسمبر 1960 والمعروفة بمظاهرات 11 ديسمبر 1960، حيث خرج الجزائريون لتأكيد على حقهم في تقرير مصير ومناهضة سياسة ديغول الرامية لإبقاء الجزائر جزء من فرنسا.

أ- مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

– وفي أواخر 1960 قرر ديغول أن يزور الجزائر لشرح سياسته، فاستقبله المعمرون بمظاهرات 9 ديسمبر لكي يرغموه على فكرة الجزائر جزائرية[1].

قبل التطرق لمجريات هذه المظاهرات هناك عدة ظروف أدت إلى اندلاعها بحيث كانت إستراتيجية ديغول الاقتصادية لا تلبي رغبات الشعب الجزائري ولان القمع لا يجدي وأن مساواة مع الفرنسيين كان وهما ولان جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري[2].

– **بداية المظاهرات:** أعطت جبهة التحرير الوطني أمرا للقيام بالمظاهرات كبرى في أنحاء القطر الوطني وتحدد موعدها يوم 11 ديسمبر 1960 [3].

انضمت أولى هذه المظاهرات في حي بلكور في مدينة الجزائر العاصمة،حيث تجمع حوالي 2000 جزائري حاملين الرايات الوطنية ويهتفون باستقلال الجزائر وجبهة التحرير الممثل الوحيد.

– وكانت نقاط التجمع ونهاية التظاهر هي بلكور، المرادية، باب ألواد، ووقعت أخرى في كل من وهران، قسنطينة، عنابه، باتنة، وغيرها من المدن الجزائرية[4].

1- خليفة لجنيدي: مرجع سابق، ص 290.

2- عمار ملاح، مرجع سابق، ص 120.

3- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 202.

4- نفسه، ص 244.

وأكدوا فيها تشبثهم باستقلال الجزائر ووحدتها الترابية وتأييدها التام لجبهة التحرير الوطني.

-وقد كانت قوات المستعمر في حالة استنفار قصوى ترصد حركات المتظاهرين الذين كانوا يصطدمون عبر المسيرات الشعبية بالقوات العسكرية الفرنسية والتي ركزت قصفها على الأهداف البشرية وبأخص الأحياء الشعبية.

ودامت حتى 16 ديسمبر 1960، وأعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية عن وقف المظاهرات[1]

نتائج المظاهرات:

- نتج عن هذه المظاهرات خسائر فادحة في الأرواح تقدر حسب الإحصائيات بأكثر من 800 قتيل و1000 جريح واعتقال أكثر من 1400[2].

أدت المظاهرات إلى انتقال المعارك الطاحنة والمواجهة مع قوات العدو في المدن والقرى لتخفيف من حدة الضغط على المجاهدين في الجبال كانت دهشة ديغول أشد وأبلغ لأن الواقع الذي شاهده بنفسه جاء مخالفا تماما للتقارير التي تصل إليه يوميا عن الوضع العام في الجزائر، وتصف له خلود الشعب إلى السكينة والموت.

نتائج المظاهرات على المستوى الداخلي:

- نتج عنها تعزيز الثورة في مسيرتها وشموليتها والتي جسدت فيها إرادة الشعب في الحرية والاستقلال وتعززت الثورة في قيادتها جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني[3].

وإبراز الكفاح والتضامن وتأكيد الهوية والشخصية الجزائرية دينيا ولغويا وثقافيا.

1-عثمان الطاهر علية، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر1996،ص164-165.

2- خليفة الجنيدي ، المرجع السابق، ص76

3- عمار ملاح: المصدر السابق، ص 245.

– وضعت حدا نهائيا لكل المحاولات التي قام بها ديغول من خلال مشروعه الاقتصادي ألإغرائي ووضعت حدا لإبراز قوة ثالثة، ويعد مظاهرات تعززت جبهة المدن، حيث أحدث هذا الوضع تغيرات كبيرة في معطيات الوضع العسكري العام في الجزائر، إذ أجبرت السلطات الفرنسية على إعادة نشر قواتها بنسب جديدة على مختلف الجبهات[1].

– وكان ذلك بمثابة دفن القوة الثالثة، لم يبقى شيء من الأوهام العديدة التي طالما أستخدمها الجيش الفرنسي وتطبيق مخطط قسنطينة يجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[2].

كانت هذه المظاهرات بمثابة السند القوي لدعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة لأنها تزامنت مع الدورة 15 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 19 ديسمبر 1960، وأقرت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[3].

– حيث صوتت على لائحة 62 دولة مقابل 38، حيث صوتوا جميعا لفائدة مبدأ إستقلال الجزائر مع وحدة التراب الوطني[4].

وهكذا خضعت السياسة الديغولية للضغوطات الدولية والجزائرية بالإضافة إلى توسيع جبهة الدعم في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ورفض مراوغات ديغول.

– وقد قالت جريدة بريطانية معلقة على هذا الحدث ربما يقول التاريخ أن 125 قتيلا الذي سقطوا في تلك الأيام قد تركوا أثر عميق من عشرات الآلاف الذين ماتوا في معارك الثورة[5].

1- خليفة الجنيدي: المرجع السابق، ص 348.
2- نفسه، ص 389 ..
3- بشير بلاح: المرجع السابق، ص116.
4- نفسه، ص 373.
5- عمار ملاح: المصدر السابق، ص 246.

كانت الأحداث بداية النهاية بالنسبة للمستوطنين ومستقبلهم في الجزائر، تعتبر هذه المظاهرات مؤشرا هاما على مدى النضج السياسي الذي بلغه الشعب الجزائري[1].

– وكتب أحد المؤرخين الجزائريين قائلا "إن أيام ديسمبر 1960 تكذيب صارخ لكل من يدعي جمود الجماهير وخمولها واستسلامها"[2].

وبشأن هذه المظاهرات كتبت جريدة المجاهد في ديسمبر 1960 "أن الصفحات الموالية ليست كلها كافية لتعكس الكثافة التاريخية والبطولية الرائعة لتلك الأيام من ديسمبر"[3].

النتائج على المستوى الخارجي:

– انعقدت الاجتماعات الشعبية والمنظمات الجماهيرية من الطلبة والعمال والنساء والفلاحين والجمعيات والهيئات الثقافية والعلمية وغيرها في مسيرات ومظاهرات وتجمعات وندوات عبر المدن والقرى العالم العربي في تضامن وتأييد الشعب الجزائري من أجل نيله الاستقلال[4].

وهذا ما أدى إلى زيادة الضغط النفسي والمعنوي على السياسة الفرنسية كما عبر عن ذلك ما رواه المبعوث الخاص لجريدة le monde حينما التقى بما رواه الناطق الرسمي لأركان الحرب في ولاية الجزائر وكأنه أصيب بأزمة لقد أصبنا بديان بيان فو* سيكولوجي أن ما حدث غير مقبول، وأنه لا يعقل أن مثل هذا الحادث يحدث.

1- خليفة الجنيدي: المرجع السابق، ص 392.

2- محمد تقية، الثورة الجزائرية الرمز والآمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، 2010،ص514-515.

3- المجاهد، العدد 75، 9 ديسمبر 1960،ص12

4- عمار رخيلة: انفتاح التيار الاستقلالي على الفضاء العربي، مجلة المصادر، العدد 09، ص 48.

*ديان بيان فو: هي معركة التي انتصرت فيها الهند الصينية على فرنسا سنة 1945.

– وهكذا فمظاهرات ديسمبر حققت أهدافها كاملة بحيث سمحت بإيجاد تيار مناهض للسياسة الاستعمارية الفرنسية داخل العب الفرنسي نفسه وبالإضافة إلى هذه النتائج والحقائق فقد أجبرت هذه المظاهرات الجنرال ديغول على أن يراجع حساباته من جديد، وأنه في مرحلة العد التنازلي وبعد ذلك مباشرة يعطي الأمر بالاتصال بجبهة التحرير الوطني لبدأ المفاوضات الرسمية مع الحكومة المؤقتة.

ب– مظاهرات 17 أكتوبر 1961:

– نعلم أن الثورة قد امتدت إلى التراب الفرنسي إبتداءا من سنة 1958 بشكل مكثف وواسع ومنذ ذلك التاريخ وأعمال القمع في شكل متزايد من السلطات الاستعمارية الفرنسية للجالية الجزائرية.

إن 17 أكتوبر 1961 هو اليوم الذي عبرت فيه الجالية الجزائرية بباريس بصفة خاصة عن رفضها لسياسة القمع من خلال ضرب حصار شديد على المهاجرين الجزائريين العاملين بفرنسا لنظام حضر التجول.

– ويستهدف ذلك عرقلة نشاط المناضلين في اتحادية جبهة التحرير الوطني[1]، وأراء المهاجرين الجزائريين من المناضلين في جبهة التحرير أن يردوا على هذا التحدي ردا قويا[2].

– وفي صباح الثلاثاء 17 أكتوبر 1961 تقرر في أكبر المدن الفرنسية خروج الجزائريين والجزائريات حاملين شعارات الجزائر جزائرية، الحكم للجبهة وهي تعبر عن تلاحم الجالية الجزائرية مع الوطن.

1 محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، هدية من وزارة المجاهدين، د ت، ص 241.

2 لجنيدي خليفة: المرجع السابق، ص 488.

*موريس بانون: هو سياسي فرنسي قمع بقسوة كبيرة مظاهرات 7 أكتوبر 1961.

وكان رد الإدارة الفرنسية الاستعمارية بالبطش والقمع وكان موريس بانون* واحد من الجلادين الذي تفننوا في قتل مئات الشهداء.

قال المجاهد يوسف حداد أحد قادة فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني عن مظاهرات 17 أكتوبر 1961 أن عدد القتلى يصل إلى 300 شهيد.

-ومظاهرات 17 أكتوبر 1961 السلمية وما نتج عنها من إزهاق الأرواح الجزائريين تندرج ضمن إطار سياسي يهدف إلى التعريف بالقضية الجزائرية وكسب التعاطف والدعم من طرف الرأي العام العالمي الغربي[1].

إن جبهة التحرير الوطني كما رأينا قد أعطت تعليماتها بالنسبة لمظاهرات 11 ديسمبر وكذلك نجدها قد نظمت عدة مظاهرات، لكن التنظيم هذه المرة انتقل من الجزائر إلى فرنسا.

- ونجد من خلال هذا أيضا أن جبهة التحرير الوطني تستطيع أن تسيطر وتقود الجزائريين بإظهار وحدة الشعب الجزائري أينما كانوا[2].

وأهم نقطة في هذه المظاهرات هي رفع العلم الوطني الجزائري في الشانزليزيه وهي أكبر الشوارع بباريس مما أعطى انطباعا أن الاستقلال حاضر[3].

وخاصة أنها تزامنت مع تعثر المفاوضات بين الوفد الجزائري والحكومة الفرنسية.

- وبفضل هذه المظاهرات بدأ الرأي العام الفرنسي يتحول لصالح القضية الجزائرية.

وبهذا فضحت فرنسا أمام الرأي العام العالمي، وظهرت حقيقتها كدولة استعمارية عنصرية، وسجلت القضية الجزائرية انتصارا قويا ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم[4].

1- محمد الشريف عباس، المصدر السابق، ص 54-55.

2- خليفة لجنيدي ، المرجع السابق، ص 490.

3- نفسه، ص 492.

4- محمد الشريف عباس، المصدر السابق، ص 55.

المبحث الرابع: اتفاقيات أيفيان وإعلان الاستقلال:

– تأكد ديغول أن كل الأوراق العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي لعبها، والتي لا تزال بيده لن تجديه نفعا فيما كان يخطط له.

وبفعل تطورات الثورة التحريرية في مختلف المجالات ونظرا لتزايد التعاطف الدولي مع الثورة وكسبها للمعركة الدبلوماسية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة، حيث بدأت المرحلة الرابعة من عمر الثورة وهي مرحلة المفاوضات وإعلان الاستقلال.

أ–الاتصالات السرية الأولى:

– تجددت الاتصالات في عهد ديغول بدعوة منه في 14 جوان 1960 فعقدت مفاوضات ميلان (Melum) ما بين 25 و29 جوان 1960 وكانت فاتحة اللقاءات الرسمية العلنية بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

–ووصل في 25 جوان 1960 كل من بوم نجل وبن يحي إلى باريس وتم نقلهم مباشرة إلى عمالة مولان، وتبادلا الآراء مع المندوبين الفرنسيين، وهم روجي موريس Roger moris والجنرال غاستيناس وتمسكا بخطة ديغول، حيث كان هناك رفض قاطع في التكلم عن أمور أخرى غير وضع السلاح ومصير المقاتلين[2].

– وكان رأي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن وجهة نظرنا للاستقلال لا تتغير.

– وفي 29 جوان 1960 ألتغي هذا اللقاء الذي مني بالاتفاق التام، وبالتالي محادثات مولان لم تخرج عن مبادرة سلم الشجعان. بحيث أن حديث الطرفان كان أشبه بحديث الطرشان[3].

1– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 115.

2– سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب للمنشورات الجزائر، 2008، ص 340.

3– سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 192

ب- المفاوضات التمهيدية الفاشلة:

- وفي هذه الأثناء أبلغت الحكومة المؤقتة على لسان ممثليها في إيطاليا الطيب بول حروف الحكومة السويسرية في 23 ديسمبر 1960 استعدادها لاستئناف الاتصالات بالجانب الفرنسي[1].

ففي 20 فيفري 1961 بلوسي ران على الحدود السويسرية الفرنسية التقى وفد جبهة التحرير الوطني الطيب بول حروف وأحمد بوم نجل، ووفد الحكومة الفرنسية المكون من جورج بومبيدو وبرونوتولوس، في لقاء نظم بوساطة سويسرية وتركزت هذه المحادثات على:

*إعطاء الجزائر الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال التام.

*فصل الصحراء عن سائر القطر الجزائري[2].

وبالتالي فاللقاء سار في نهج فكرة سلم الشجعان للتوقيع على الهدنة وهو الأمر الذي رفضه وفد جبهة التحرير الوطني، واستمرت المحادثات بين الطرفين إلى أن أعلنا يوم 30 مارس 1961 على أنهما يستأنفان المفاوضات.

هذا ما أثار مخاوف العسكريين والمستوطنين الفرنسيين، ووجه الجنرال ديغول خطابا في 11 أفريل 1961 إلى الشعب الجزائري، بأن الجزائريين هم من سوف يقررون مصيرهم.

-بعد هذا الخطاب قرر الجنرالات الأربعة وهم سألان، بوموزيلو،وموريس شال بمحاولة تنظيم انقلاب عسكري ضد ديغول من 22 إلى 25 أفريل 1961[3]، وكان القصد من هذا التمرد حسب الجنرال شال هو إجبار ديغول على تغيير سياسته في الجزائر.

سيطر بعض الانقلابيين على بعض المدن الجزائرية، ولكن فشلت المحاولة الانقلابية والتي هزت أركان الجمهورية الفرنسية الخامسة ومن هذا قرر ديغول الإسراع بحل المسألة

1- سيد علي أحمد مسعود: المرجع السابق، ص 116.

2- نفسه، ص 195.

3-نفسه، ص 258.

الجزائرية[1] التي أصبحت بمثابة القنبلة الموقوتة التي تهدد بتمزيق فرنسا فعاد إلى المفاوضات بجدية أكثر.

اتفاقيات أيفيان: كانت المفاوضات صعبة وعسيرة على الوفد الجزائري والوفد الفرنسي ووصلت في كثير من الأحيان إلى طريق مسدود وفي نهاية وبفضل حنكة مندوبي الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية تم التوقيع على اتفاقيات أيفيان وإعلان الاستقلال[2].

ج-اتفاقيات أيفيان الأولى من 20 ماي 1961 إلى 13 جوان:

وضمت البعثة كريم بلقا سم رئيسا، وأحمد فرنسيس، أحمد بوم نجل، الطيب بول حروف، رضا مالك، محمد بن يحي، والوفد الفرنسي يتكون من لوي جوكس، ورولاند كادي، واستان لامبوز، واستمرت المحادثات ثلاث أسابيع والمواضيع التي تم تناولها للنقاش هي:

مجال المفاوضات وضمانات تقرير المصير ومشكلة فصل الصحراء وأكد الوفد الفرنسي على قاعدتي المرسى بالإضافة إلى البقاء على قوات من الجيش الفرنسي وبعثة الحكومة المؤقتة ربطت مسألة وقف إطلاق النار بضرورة الاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية بخصوص هذا الإجراء[3].

وأكدت على أن مبدأ حق تقرير المصير يلزم فرنسا بإزالة سيادتها من الجزائر وهو ما سوف يقودها حتما إلى وقف إطلاق النار [4].

حيث كان رد الوفد الجزائري كالتالي:

1- بالنسبة لتقرير المصير فيجب الاعتراف أولا باستقلال الجزائر وأن يتم الإستفتاء على إستقلال الجزائر، أما التعاون مع فرنسا فيكون موضوعا للتفاهم بين حكومتين قائمتين فيما بعد.

1- شارل ديغول، المصدر السابق، ص 117.

2- محمد الشريف عباس، المصدر السابق، ص254.

3- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 376.

4- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 207.

2- بالنسبة للقواعد العسكرية لابد أن تكون السيادة للجزائر، أما القواعد فيمكن الاتفاق على بقاءها لفترة محددة.

3- بالنسبة للصحراء فهي جزائرية قائمة قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي، ولذلك الاعتراف بسيادة الجزائر على الصحراء[1].

لم يصل وفد المفاوضات إلى رأي يوافق عليها الطرفان نتيجة موقف التصلب الذي أتخذه الجانب الفرنسي، وإصرار الجانب الجزائري على حق الشعب الجزائري.

وفي 13 جوان 1961 قاطعت البعثة الفرنسية المفاوضات وذلك بأمر من ديغول[2].

قضية الصحراء وفشل محادثات لوغران 20 جويلية 1961 وكان جدول الأعمال يتضمن مايلي:

- ضمانات حق تقرير المصير وميدان تطبيقه.
- تساءل كريم بلقا سم عن طبيعة السلطة التي ستحكم الشعب الجزائري في الفترة الانتقالية.

وتوقفت المفاوضات من جديد يوم 28 جويلية 1961 دون الوصول إلى التوصيات من أجل الاستقلال.

فشل سياسة الديغولية على الجبهتين السياسية والعسكرية:

حققت الثورة الجزائرية سنة 1961 انتصارات دبلوماسية وسياسية من خلال مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في حق الشعب الجزائري في الاستقلال.

د- مفاوضات أيفيان الثانية:

أضطر ديغول تحت ضغط تلك التطورات إلى التسليم بالصفة الجزائرية للصحراء في سبتمبر 1961، وبحتمية التفاوض مع جبهة التحرير على قاعدة الاستقلال.

وعادت المفاوضات بعد سلسلة من اللقاءات السرية بسويسرا أواخر عام 1961 في "لي روس" les rousse ما بين 11 و19 فيفري 1961.

1-فتحي الذيب، المرجع السابق، ص 500.

2- نفسه، ص 512

وتحدث سعد دحلب عن هوية المفاوضات حيث قال " كان علينا أن نتحلى باليقظة والانتباه وبرودة الأعصاب، وتميز ما هو أساسي وماهو ثانوي وما هو دائم وما هو مؤقت[1].

درست بعناية فائقة كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير، والفترة الانتقالية للهيئة التنفيذية المؤقتة والمبادئ العامة للاستفتاء والتعاون.

ومع ذلك لم يكن من السهل بما كان أن تخلص إلى هذه الاتفاقيات وحتى اللغة الرسمية في الجزائر، بحيث أراد الفرنسيين أن تكون اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية أو اللغتان معا[2].

وإن كان ديغول لم يذهب إلى أبعد من الوعد بإبراز شخصية الجزائر المستقلة في إطار الإتحاد مع فرنسا وارتباطها السياسي بها، ومن ثم فالسبيل الوحيد أمام حكومة الجزائر هو مواصلة تشبثها بمبادئها الأساسية في إطار الجزائر مستقلة.

وفي هذه الأوضاع راحت منظمة الجيش السري O,A,S تبذل كل مساعيها لوقف هذه المفاوضات ناشرة في طريقها الموت والدمار كتفجير عشرات القنابل بالمصالح الإدارية بالعاصمة ليلة 05 مارس 1962، وإحراق المكتبة الوطنية يوم 07 مارس1962 [3].

وقال عبد الرحمان فارس في هذا الصدد في لقائه مع الجنرال ديغول " أما يزال الأوروبيون الجزائر في جنونهم، ألم يدركوا بعد أن الوضعية لا رجعة فيها".

وبالنظر إلى هذه الوضعية السائدة في البلد أن أدنى شرارة قد تتسبب في تفجير

1- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 143.

2- نفسه، ص 501.

3- فتحي الذيب، المرجع السابق، ص 115.

الوضع، وتجر إلى نشوب مواجهات دامية بين السكان وتكون سببا في تعطيل اتفاقيات إيفيان[1].

- مفاوضات أيفيان الثانية:

وعينت الحكومة المؤقتة نائب رئيسها كريم بلقا سم كرئيس على الوفد الجزائري وكان يضم كلا من أمحمد يزيد، سعد دحلب، ورضا مالك والطيب بولحروف وكان الوفد الفرنسي برئاسة لوي موكس.

محتوى الاتفاقيات:

القسم الأول من الاتفاقيات:

اتفاقية وقف إطلاق النار: انتهاء العمليات العسكرية في كل القطر الجزائري بداية من 19 مارس 1962.

شروط تقرير المصير: إشراك جميع الجزائريين الذين لهم حق في استفتاء تقرير المصير.

- تعميم السلطات العامة خلال المرحلة الانتقالية[2].

لم يكن مطروحا لدى كريم بلقا سم أن يعود في اجتماعات اتفاقيات أيفيان الثانية عن اتفاقيات روس، ولا أن يتشدد في مواقفه بل أن يستكمل ما لم ينجز بعد[3].

لقد تطلب تنظيم الفترة الانتقالية عناية جدا فائقة به تشكيلة الهيئة التنفيذية إمكانياتها وصلاحيتها.

1-عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرة سياسية1945-1965، ترجمة مسعود الحاج مسعود، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007، ص 164-166.

2-عمار ملاح، المصدر السابق، ص 254.

3- رضا مالك، الجزائر في أيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 956962، ترجمة فارس خصوبة، دار الفارابي، لبنان، شركة المطبوعات للسيادة، 2003، ص 301.

وقال سعد دحلب في هذا الصدد كان علينا أن نستغل الفرصة بفضل الهيئة التنفيذية المؤقتة كي تكرس سلطة جبهة التحرير الوطني على الإدارة الجزائرية والشروع في استخلاف السلطات الفرنسية[1].

القسم الثاني من الاتفاقيات

مجال الاستقلال والتعاون بين الطرفين:

أهم ما تضمنه أنه في حالة استقلال الجزائر واستعادة سيادتها الكاملة في الداخل والخارج، واحتفاظ المستوطنين بكامل حقوقهم لمدة ثلاث مع احتفاظهم بأملاكهم وحقوقهم.

أما في مجال التعاون فتقدم فرنسا مساعدات مالية وفنية للجزائر وتحتفظ بحقوق استغلال المناجم وحقوق البترول والغاز[2].

مجال المسائل العسكرية:

- انسحاب القوات العسكرية الفرنسية من مناطق الحدود بعد الاستفتاء مباشرة.
- استئجار فرنسا قاعدتي المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد بالاتفاق بين الدولتين.

واعتمد على القوات المقاتلة التابعة لجبهة التحرير الوطني المتواجدة على الحدود للبلدان الشقيقة يوم وقف إطلاق النار تبقى داخل النواحي الملائمة لموقعها.

وأيضا سيبدأ الجيش الفرنسي بالانسحاب عمليا قبل وقف إطلاق النار[3].

التوقيع على اتفاقية أيفيان:

جرى التوقيع عليها وكان ذلك يوم 18 مارس 1962، ومما باء فيها أن وقف إطلاق النار سيكون في اليوم التالي في منتصف النهار في كل أنحاء القطر الجزائري.

وكان يوم 5 جويلية 1962 الإعلان الرسمي لاستقلال الجزائر.

1- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 158.

2- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 124

3- رضا مالك، المصدر السابق، ص 304.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من الاستنتاجات:

مع مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم ازدادت الأوضاع سوء بالنسبة للثورة وهذا ما أدى بهاته الأخيرة إلى الوصول لحالة الموت السريري.

لقد كانت سياسة ديغول طيلة فترة حكمه في الجزائر تتمحور حول المحافظة على الجزائر الفرنسية ولخير دليل على ذلك جملته الشهيرة التي صرح بها بها أول حطت قدماه ارض الجزائر حيث قال فرنسا هنا وستبقى إلى الأبد أعطى الجنرال ديغول الأولوية للسياسة الاقتصادية على السياسة العسكرية وذلك لتفادي أكثر عدد ممكن من الخسائر على المستور العسكري هذا من جهة ومن جهة ثانية كان يرغب في خنق الثورة اقتصاديا

كان طرح مشروع قسنطينة خير دليل على التقصير الذي تسببت فيها السلطة الفرنسية في إدارتها للقطر الجزائري على مستوى جميل المجالات .

رغم أن مشروع قسنطينة فشل لتحقيق أهدافة الاقتصادية الإ انه نجح في الوصول لغايته السياسية الإ وهي القوة الثالثة التي ظلت الجزائر تعاني من وفودها حتى فترة ما بعد الاستقلال

كان لسياسة ديغول ومناوراته دور في إظهار مدى التقارب بين جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري وقد برز ذلك من خلال مشروع ألإغرائي حيث أن الجبهة نبهت الجماهير من الانخداع بخطط ديغول وما كان على الأهالي سوى السمع والطاعة

رغم الانطلاقة الصعبة وتغير موازين القوى بين إمكانية الثورة والقوة الفرنسية الموجهة خصيصا للقضاء عليها من جهة ورغم ادعاءات فرنسا أنها ثورة فلاقه وخارجين على القانون وقطاع طرق من جهة أخرى إلى أن قوة الإرادة وحسن التخطيط في مواجهة هذا الموقف الذي امتز به مفجري الثورة رجح الكفة لصالحهم واظهر تلاحم الشعب حولها وتجسد هذا أكثر مع هجومات الشمال القسنطيني كما ساهمت الولايات في تجسيد تنظيمات الثورة بعد مؤتمر الصومام وتطبيقه والالتزام به حيث ساهم ذلك في نشاط الثورة

لم يكن الجنرال ديغول يؤمن بساسة الإدماج التي سماها الفرنسة ديغول لأسباب موضوعية وهو ما جعله يتحول لعدو لدود لدى القوى التي أوصلته إلى السلطة لاكن كان يحمل تصورا خاصا به لحل المعضلة الجزائرية على الجزائر الجزائرية وهي جزائر تتمتع بالاستقلال الذاتي الواسع وترتبط ارتباطا وثيقا بفرنسا كان يظن أن هذا الحل يؤيده اغلب الناس خاصة انه اعتقد بان مشروع قسنطينة الضخم سيحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين لكن المشروع فشل لان الهدف منه هو فصل الشعب عن الثورة والثوار ولم يكن برنامجا اقتصاديا بقدر ماهو مشروع استعماري دعائي وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت جميع المبادرات الديغولية وقد أعقب ذلك مظاهرات صاخبة من قبل المعمرين وفرت المناخ إلى مظاهرات مضادة قام بها الشعب الجزائري يوم 11 ديسمبر 1960 م وأنهت بشكل عملي أسطورة الجزائر فرنسية في المقابل كان الجنرال ديغول يدرك أن استقلال الجزائر لا مفر منه وليس في مصلحة فرنسا تجاهل هذه الحقيقية فاستخدم ورقة تقسيم البلاد وفصل الشمال عن الصحراء وهذا ما ساعد في تزايد الدعم الشعبي الذي مثلته المظاهرات الشعبية 17أكتوبر 1961م وهذا لإفشال الخطط التي جاء بها ديغول من اجل بقاء فرنسا في الجزائر وقد نجح الشعب الجزائري في ذلك

على الرغم من ان الجنرال ديغول أعطى كل ما عنده من مجهودات بغية الحفاظ على الجزائر الفرنسية إلى انه و لسوء فهم الفرنسيين والمستوطنين لسياستهم قاموا بالانقلاب عليه في عام1960م.

الملاحق

الملحق 01 : صورة للجنرال شارل ديغول

المرجع: عمار قليل ، المرجع السابق ، ص137.

الملحق 02: تركيبة المجلس الأعلى لمشروع قسنطينة الديغولي

COMPOSITION DU CONSEIL SUPERIEUR DU PLAN DE L'ALGERIE

Président d'honneur :

M. MASSE Pierre, Commissaire Général du Plan d'équipement et de la productivité.

Président :

M. BOUAKOUR Balah, Secrétaire Général Adjoint pour les Affaires Economiques.

Membres :

Les représentants des Ministres de :

— Finances et des Affaires Economiques : M. ARRASSE, puis M. DARGENTON.

— Agriculture : M. BRACONNIER.

— Travaux Publics et Transports : M. COQUAND.

— Industrie et Commerce : MM. BARRE et de LOMBARES.

Le représentant du Délégué Général de l'O.C.R.S. : M. Henri FAURE.

MM. AMARA-KORBA, Officier S.A.S. (Chéliff).

BEKRI Hamèle, Inspecteur des Centres Sociaux en Oranie.

BENDJADDOR Abdelkader, Président de la Fédération de l'Elevage.

BLOCH-LAINE François, Directeur Général de la Caisse des Dépôts et Consignations.

BURGAT Gabriel, Président de la Fédération des exploitations agricoles de la région de Constantine.

BYE Maurice, Professeur à la Faculté de Droit et des Sciences Economiques de Paris.

de CALAN Pierre, Délégué Général de l'Industrie cotonnière.

CHEKIKEN Abderrahmane, Industriel.

CHELLIG Rabah, Adjoint au Commissaire au Paysannat et aux S.A.P. pour la Formation Professionnelle.

CHOLLET Adrien, Président de la Confédération Générale du Patronat en Algérie.

COLONNA Gabriel, Président de l'Union algérienne des cadres.

COUSTE Pierre, Président du Centre des Jeunes Patrons.

DELAHAYE Roger, Président du Centre algérien d'expansion économique et sociale (C.A.E.E.S.).

DOUAG Mohamed, Délégué du Commissariat à la Reconstruction et à l'habitat rural à Orléansville.

ESCLAPEZ René, vice-Président de la Confédération Générale du Patronat en Algérie.

FORESTIER André, Président de l'Union algérienne du bâtiment.

GOETZE Roger, Président de la Société nationale de recherche et d'exploitation des pétroles en Algérie (S.N. REPAL).

GUELLATI Ali, Président de l'Union algérienne des Sociétés agricoles de prévoyance.

HAMADOU Boualem, représentant la Fédération des syndicats indépendants.

le docteur KHACER Hanifi, Directeur départemental de la Santé.

LAMY Jean, Président de l'Union algérienne de la confédération générale de l'agriculture.

LEBRATY Joseph, Secrétaire Général du Comité d'Entente des Fédérations et Syndicats Autonomes d'Algérie.

MARTIN Pierre, Président de la Fédération nationale de la coopération agricole.

MARTIN René, Directeur général de la Société algérienne de développement et d'expansion (SOCALDEX).

MEBAREK Salah, Président de la coopérative de logement de Sidi-Mabrouk.

PANCRAZI Robert, Président de la Chambre de Commerce de Bône.

PEUGEOT François, Président de la Confédération des industries mécaniques.

de ROUX Pierre, Président de la Compagnie financière pour le développement économique de l'Algérie (COFIDAL).

SAINT PIERRE Paul, Président de la section oranaise du CAEES.

SCHIAFFINO Laurent, Président de la Région économique d'Algérie.

X

SEBBANE Boumediene, Président de la Coopérative Musulmane Algérienne d'accession à la petite propriété.

TAMZALI Mustapha, vice-Président de la Région Economique d'Algérie.

TRON Ludovic, Président de l'Institut d'études du développement industriel de l'Algérie (SEDIA).

VENTEJOL Gabriel, Secrétaire confédéral de la CGT-Force ouvrière.

VILLIERS Georges, Président du Conseil National du Patronat français.

WATTEAU Jean, Gouverneur de la Banque de l'Algérie.

ZOUAI Yahia, vice-Président de la Jeune chambre économique d'Alger.

Rapporteur général :

M. VIBERT Jean, Directeur du Plan et des Etudes Economiques.

Secrétaire général :

M. BASTIANETTO André, Administrateur des services civils, chargé de mission.

Délégation générale du gouvernement D'algerie . Direction du plan et des études economique ,plan de constantine 1958-1962 ,Rapport Général, pp 9-11.

الملحق 03: محاور كبرى من خطاب ديغول في 03 أكتوبر 1958 بقسنطينة .

DOSSIER II

PIECE II A

THEME DEGAGE DU DISCOURS DU 3 OCTOBRE 1958
A CONSTANTINE

Le discours prononçé par le Général de Gaulle le 3 Octobre 1958 à Constantine permet de dégager les thémes principaux autour desquels devront s'organiser les idées forces et les arguments de la campagne d'information.

I.- En énumérant les buts que s'est donnés la France en Algérie en promouvant "le Plan de Constantine",le Général de Gaulle détermine les différents domaines qui seront les points d'application du Plan:

-le domaine économique:transformation,modernisation de l'Algérie,mise à jour et développement des ressources du sol et du travail des habitants.

-le domaine social: amélioration constante des conditions de vie,du travail pour tous,mise en valeur des élites,éducation.

-le domaine proprement humain:"l'Algérie doit prendre sa part tout entière de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien être et de dignité"

II.- Dans la deuxième partie du discours où sont énumérées les mesures que la France met en oeuvre pendant les cinq années pour réaliser le Plan de Constantine,sont indiqués les domaines particuliers où va s'appliquer cet effort:

- dans le domaine économique:
  - l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques
  - l'établissement et l'arrivée du pétrole saharien
  - la distribution de 250.000 hectares de terres nouvelles aux cultivateurs musulmans et mise en valeur agricole.
  - développement de l'équipement

- dans le domaine social:
  - l'accession de plus en plus large des musulmans à la fonction publique
  - taux des salaires et traitements à niveau égal avec ceux de la métropole
  - emploi régulier de 400.000 travailleurs nouveaux
  - scolarisation totale de l'Algérie en 8 ans

...../

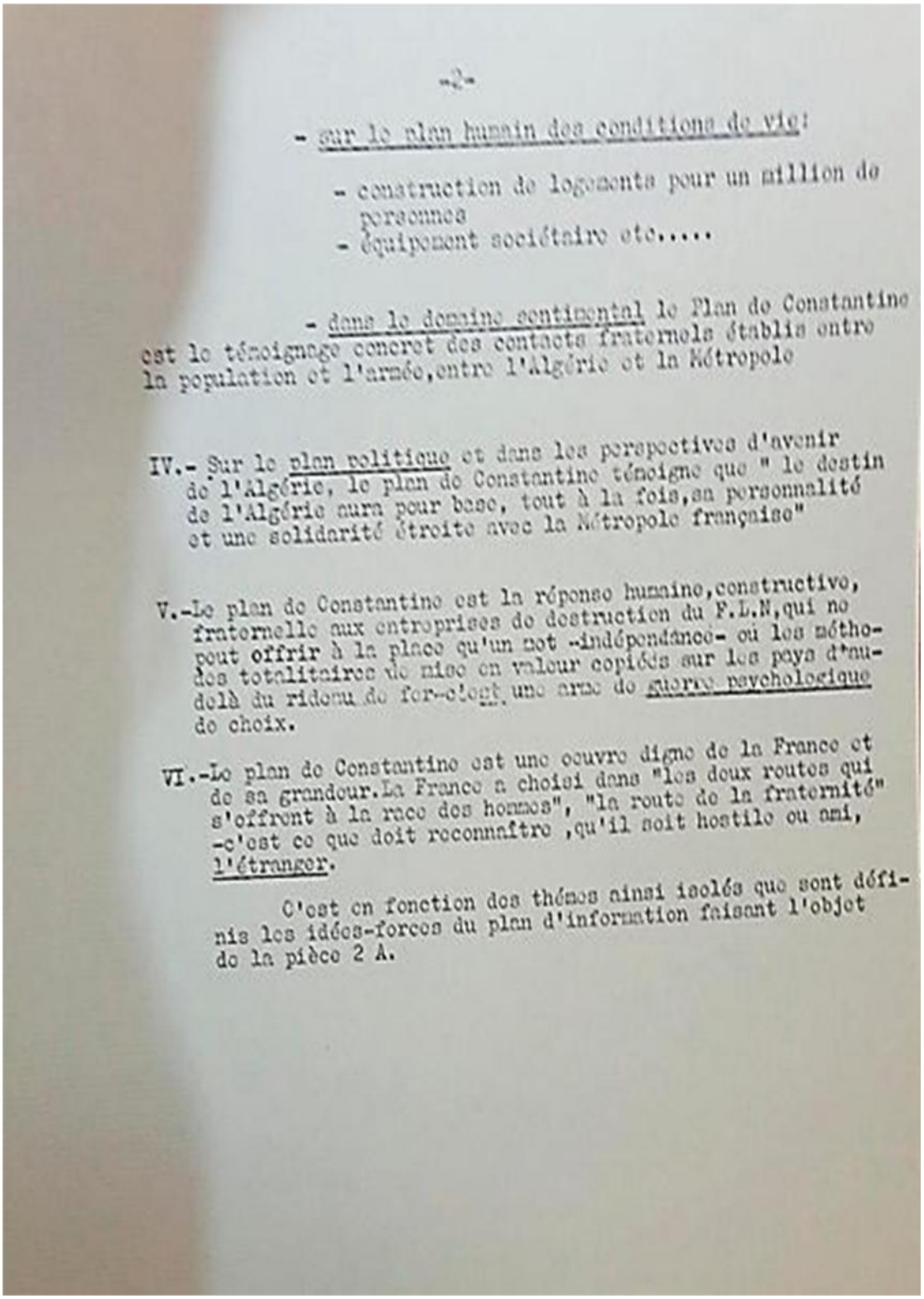

-2-

- sur le plan humain des conditions de vie:

- construction de logements pour un million de personnes
- équipement sociétaire etc.....

- dans le domaine sentimental le Plan de Constantine est le témoignage concret des contacts fraternels établis entre la population et l'armée, entre l'Algérie et la Métropole

IV.- Sur le plan politique et dans les perspectives d'avenir de l'Algérie, le plan de Constantine témoigne que " le destin de l'Algérie aura pour base, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la Métropole française"

V.-Le plan de Constantine est la réponse humaine, constructive, fraternelle aux entreprises de destruction du F.L.N, qui ne peut offrir à la place qu'un mot -indépendance- ou les méthodes totalitaires de mise en valeur copiées sur les pays d'au-delà du rideau de fer-c'est une arme de guerre psychologique de choix.

VI.-Le plan de Constantine est une oeuvre digne de la France et de sa grandeur. La France a choisi dans "les deux routes qui s'offrent à la race des hommes", "la route de la fraternité" -c'est ce que doit reconnaître ,qu'il soit hostile ou ami, l'étranger.

C'est en fonction des thèmes ainsi isolés que sont définis les idées-forces du plan d'information faisant l'objet de la pièce 2 A.

Délégation générale du gouvernement D'algerie . Direction du plan et des études economique ,plan de constantine 1958-1962 ,Rapport Général, pp 9-11.

قائمة البيبليوغرافيا

المصادر:

أ. الكتب:

1. بوا لطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987.
2. تقية محمد: الثورة الجزائرية، المصدر و المال، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2010.
3. دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب لمنشورات الجزائر، 2008.
4. ديغول شارل: مذاكرات الأمل و التجديد (1958-1962)، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
5. زغلول سعد: عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم الحديث، بيروت، 1960.
6. الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح (دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة) تر: محمد حافظ الجمالي، د ط، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال الجزائر، 2002.
7. الصديق صالح محمد: الجزائر بلد التحدي و صمود، الجزائر 2007.
8. عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر (مداخلات و خطب)، دار الفجر، 2005.
9. مالك رضا: الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956-1962) تر: فارس خصوب، دار الفرابي، لبنان، شركة المطبوعات للسيادة، 2003.
10. المدني توفيق أحمد: حياة كفاح، ج3، مع ركب الثورة، الشركة الوطنية للنشـــــــر و التوزيع، الجزائر، 1982.

11. مذاكرات الرائد مصطفي مراردة ابن النوي: شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، د ط، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة الجزائر، 2003.

12. مذاكرات بورقعة سي لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

13. الميلي محمد: مواقف جزائرية، ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1984.

14. هارون علي: الولاية السابقة حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تر: عماري صادق و ماضي مصطفي، ط2، دار القصبة الجزائر.

المصادر باللغة الاجنبية:

1. Kaddach Mahfous Sari Djillali: L'Algérie pérennité et résistances 1830-1962 central, Ben Aknoun, Alger 2002.

الجرائد و المجلات:

1. السقاي عبد الحميد: من بطولات جيش التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر العدد 63، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1983.

2. كافي علي: يوم 20 اوت 1955 أسبابه و نتائجه الذاكر، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة، سنة أولى، العدد3، المطبعة الجزائرية للمجلات الجزائر، 1995.

3. مجلة المجاهد: مشروع قسنطينة في أزمة ع82، ج2، يوم الإثنين 14 نوفمبر 1960.

4. مجلة المجاهد: هل يتوقف مشروع قسنطينة، ع50، ج2 يوم الاثنين 7 سبتمبر 1959.

5. مجلة مجاهد: على هامش مشروع قسنطينة رجال المال يرفضون، ع48،ج2، يوم الإثنين 10 اوت 1959.

6. مجلة مجاهد: مشروع قسنطينة رئة لا تتنفس،ع79، ج3.

قائمة المراجع:

1. ازغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، د ط، دار هومة للنشر و التوزيع الجزائر 2005.

2. براهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1992)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

3. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

4. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب، القاهرة، 2010.

5. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962)، منشورات بونة، الجزائر، 2012.

6. بوضربة عمر: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية، سبتمبر 1962 دار الحكمة، الجزائر، 2009.

7. بوعزيز يحي: الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة (1954-1962)، ط2، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

8. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، د ط، دار البصائر للنشر و التوزيع حسين داي الجزائر 2009، ج1.

9. الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، د ط المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية 1986، ج1.

10. حجيج علي+ مفتاح سعيدة: المسار التاريخي للتطورالعمراني لمدينة الجزائر خلال (1830-1999م)،مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

11. خليفي عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، د ط ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

12. الذيب فتحي: عبد الناصر و الثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

13. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999.

14. سعيدوني نصر الدين: الجزائر منطلقات و آفاق و مقاربات للواقع من خلال قضايـــــا و مفاهيم تاريخية، ط2، دار علم المعرفة، الجزائر، 2009.

15. سياسي ابراهيم: قبسات.... من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.

16. الصغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954-1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

17. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

18. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962.

19. عباس محمد: في كواليس التاريخ (أحداث، قضايا، شهادات) دار هومة للنشـــــــر و الطباعة و التوزيع، الجزائر، 2007.

20. العسلي بسام: الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية (1956-1962) دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010.

21. العسلي بسام: جيش التحرير الوطني، طلاس للدراسات، لبنان.

22. عفرون محرز: مذاكرات من وراء القبور (وقائع مأساة مبيتة)، ج1، تر: الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر 2008.

23. علي الطاهر عثمان: الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

24. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط،1 بيروت، 1997.

25. عمراتي عبد المجيد: النخبة الفرنسية المثقفة و الثورة الجزائرية (1954-1962) مطابع دار الشهاب، الجزائر.

26. غربي الغالي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، سلسلة الملتقيات، جامعة الجزائر.

27. فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر 2002.

28. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر، 1991.

29. كاشة الفرحي بشير: مختصر وقائع ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، د ط، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاستثمار 2007.

30. لبجاوي محمد: الثورة الجزائرية و القانون،دار الهدى، الجزائر،2009.

31. لميش صالح: مصر والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، الإسكندرية 1988.

32. ليله كامل محمد: المجتمع العربي و القومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966.

33. محمد بلقاسم: القواعد الخليفة للثورة الجزائرية الجهة الشرقية (1950-1962) ط خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية.

34. ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، د ط، الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، 2007.

35. ملاح عمار: من مذكرات و وظائف الرائد عمار ملاح وقائع و حقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

36. نافعة حسن: جامعة الدول العربية، الواقع و الطموح، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

37. نور عبد القادر: حوار حول الثورة الجزائرية، ج2، تق الجنيدي خليفة، وزارة الثقافة الجزائر، 2012.

38. هشماري مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر.

39. ودوع محمد: الدعم الليبي للثورة الجزائرية، د ط، مؤسسة لوشكار للنشر و التوزيع، د ب 2008.

40. يحياوي عبد القادر و العربي أمين: تاريخ العالم المعاصر، د ط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر.

الرسائل الجامعية:

1. جرد سالم: دور المنطقة الثانية من الولاية السادسة التاريخية في الثورة التحريرية الكبرى (1956-1962) مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ معاصر قسم العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
2. شلالي عبد الوهاب: دور عمال المناجم الجزائريين في ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، مذكرة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث و معاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
3. عسول صالح: اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956-1962) رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث،إشراف يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الانسانية. قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2008-2009.
4. مسعود أحمد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا و تنظيميا (1960-1961) رسالة ماجستير في تاريخ الثورة جامعة الجزائر 2001-2002.

الفهرس

فهرس المحتويات

الاهداء
شكر وعرفان
قائمة المختصرات
المقدمة

الفصل الأول:ظروف صدور مشروع قسنطينة 03أكتوبر 1958

المبحث الأول:أوضاع الجزائر العامة ما بين 1954- 1958 **6-7**
أ – الاقتصادية و الإجتماعية 6-7
*الأوضاع الاقتصادية 6-7
*الأوضاع الإجتماعية 7-8
ب – العسكرية 9-13
*هجوم الشمال القسنطيني 20أوت 1955 9-13
ج – السياسية 9-13
*مؤتمر الصومام 20أوت 195613- 13-14
*نتائج المؤتمر 14-15
1) التنظيم الإقليمي 14-15
2) القرارات العسكرية 15-16
3) القرارات السياسية 16-17
أ–تأسيس المجلس الوطني للثورة 16-17
ب– لجنة التنسيق والتنفيذ 16-17
ج– المحافظون السياسيون 16-17
المبحث الثاني :انهيار الجمهورية الرابعة **18-21**
أ – السياسية 19-20
ب – الاقتصادية 20
المبحث الثالث:حركة تمرد 13ماي ووصول ديغول إلى السلطة **22-27**
أ – حركة تمرد 13ماي 1958 22 -25
ب – وصول ديغول إلى السلطة 25-27

الفصل الثاني : مشروع قسنطينة 03أكتوبر1958

المبحث الأول: أسباب صدور مشروع قسنطينة **29-31**
المبحث الثاني: محتوى المشروع ومصادر تمويله
1 – محتوى المشروع 32 -38
أ – في المجال الصناعي 32-34
ب – في المجال الفلاحي 34-36
ج – في المجال الخدمات 36-37
2 – مصادر تمويله 38-39
المبحث الثالث:أهداف مشروع قسنطينة 03أكتوبر 1958
1 – المعلنة 40-41
2 – الأهداف الخفية 41-43

المبحث الرابع : نتائجه **45-44**

الفصل الثالث: سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة

أ – دوافع نقل الثورة الى التراب الفرنسي 50

ب – نقل الثورة الى التراب الوطني 53-51

*الجانب التنظيمي 54

ج – تصغير الوحدات العسكرية 56-54

المبحث الثاني:سياسة الثورة الجزائرية في المجال السياسي

ا–التأيد الدولي للقضية الجزائرية(المعركة الدبلوماسية) 57

ب– التأييد الدولي من خلال حركة عدم الانحياز 58

ج–دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية 59-60

د–دعم الدول الصديقة(اروبا الشرقية) 60-61

المبحث الثالث: تفعيل الجبهة الاجتماعية

أ–مظاهرات11 ديسمبر1960 62-63

نتائج المظاهرات 63-65

ب–مظاهرات17أكتوبر1961 66-67

المبحث الرابع: اتفاقيات ايفيان و إعلان الاستقلال

ا–الاتصالات السرية الأولى 68

ب–المفاوضات التمهيدية الفاشلة 69

ج–اتفاقيات ايفيان الأولى من 20 ماي1961الى 13جوان 70-71

د–مفاوضات ايفيان الثانية: 71-72

خاتمة 76-77

الملاحق 79- 84

قائمة المصادر و المراجع 86-91

الفهرس